

الجمعية العامة

الدورة الثالثة والخمسون



٦٤ الجلسة العامة

الأربعاء، ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨

الساعة ١٠:٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد ديدير أوبيرتي (أوروغواي)

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تقرر إدراج هذا
البند الإضافي في جدول أعمال الدورة الحالية؟
تقرر ذلك.

افتتحت الجلسة الساعة ١٠:١٥

البند ٨ من جدول الأعمال (تابع)

إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل: تقرير المكتب

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): في الفقرة ٢ من التقرير، يوصي المكتب بأن تدرج الجمعية العامة في جدول أعمال الدورة الحالية البند المعنون (الحوار بين الحضارات).

التقرير الثاني للمكتب (A/53/250/Add.1)

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تقرر إدراج هذا
البند الإضافي في جدول أعمال الدورة الحالية؟
تقرر ذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): التقرير الثاني لمكتب الجمعية العامة، الوثيقة A/53/250/Add.1، يتعلق بطلب من جمهورية الكونغو الديمقراطية بأن يدرج في جدول الأعمال بند إضافي عنوانه (العدوانسلح على جمهورية الكونغو الديمقراطية)، وطلب من جمهورية إيران الإسلامية بأن يدرج في جدول الأعمال بند إضافي عنوانه (الحوار بين الحضارات).

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): وقرر المكتب أيضاً أن يوصي الجمعية العامة بأن تنظر في هذا البند مباشرة في الجلسات العامة.

وفي الفقرة ١ من التقرير، يوصي المكتب بأن تدرج الجمعية العامة في جدول أعمالها للدورة الحالية البند المعنون (العدوانسلح على جمهورية الكونغو الديمقراطية).

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطاب الملقة بالعربية والترجمات الشفوية للخطاب الملقة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطاب الأصلي. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها متوجهة إلى أحد أعضاء الوفد المعنوي خلال أسبوع واحد من تاريخ النشر إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستتصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

وفي هذا الخصوص، أنتهز هذه الفرصة لاعرب عن شكري العميق للأمين العام للأمم المتحدة، السيد كوفي عنان وللأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي، السيد أنديرس جوتسون، وكذلك لموظفي أمانتي المنظمتين لمساعدتهم القيمة دعماً للتعاون بين الولايات المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي.

إن الصورة الإيجابية التي رسمتها بإيحاز تشير إلى إمكانات التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي الذي يحظى كذلك بدعم واسع بين الدول الأعضاء في منظمتنا والواقع، كما يتضح من مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/53/L.12 أنه مقدم من ٩٤ دولة عضواً. وبالإضافة إلى تلك الدول، أصبحت الدول الآتية من بين مقدمي مشروع القرار: أذربيجان، إندونيسيا، أنغولا، باكستان، بلغاريا، تايلند، تونس، زامبيا، السلفادور، سنغافورة، الصين، فانواتو، فييت نام، كوبا، كينيا، ماليزيا، موريتانيا، النرويج، نيبال، ونيوزيلندا، مما جعل عدد مقدمي مشروع القرار ١١٤.

ومشروع القرار، في جزئه الخاص بالديباجة، يذكر بالقرار ٧٥٢، ويحيط علماً مع التقدير بالقرارات التي اتخذها الاتحاد البرلماني الدولي وأنشطة التي اضطلع بها في العام الماضي دعماً للأعمال التي تقوم بها الأمم المتحدة في ميادين السلام والأمن، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، والقانون الدولي وحقوق الإنسان، والديمقراطية، والمسائل المتعلقة بمنظور الجنس والحكم الرشيد. وعلاوة على ذلك، يرحب في جزئه الخاص بالمنطق، بمبادرة الاتحاد البرلماني الدولي لعقد مؤتمر في مقر الأمم المتحدة لرؤساء البرلمانات الوطنية بمناسبة عقد الجمعية الألفية في عام ٢٠٠٠ التي اقترحها الأمين العام.

وفي هذا الشأن، أود أن أذكر بأن المجلس البرلماني الدولي، أيد في مؤتمره في ويندهوك، ناميبيا، في نيسان/أبريل من هذا العام، الاقتراح بعقد ذلك المؤتمر. وبعد ذلك، في أيلول/سبتمبر أحاط المجلس علماً في اجتماع عقد في موسكو، بتأييد الأمين العام للأمم المتحدة بذلك المؤتمر ووضع له أهدافاً: أولاً، أن تناح للمشاركين فيه الفرصة للإعراب عن وجهات نظرهم بشأن الطرق التي يمكن للبرلمانات الوطنية والاتحاد البرلماني الدولي أن تعمل بها مع الأمم المتحدة في الألفية الجديدة؛ ثانياً، أن

البند ٢٨ من جدول الأعمال
التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي
تقرير الأمين العام (A/53/458)
مشروع القرار (A/53/L.12)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): أعطي الكلمة لممثل إسبانيا ليتولى عرض مشروع القرار (A/53/L.12).

السيد أرياس (إسبانيا) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): أود بالنيابة عن وفد إسبانيا، وأصلة عن نفسي، أن أجسل سرورنا الخاص بمخاطبة الجمعية العامة في هذه الجلسة العامة في إطار البند ٢٨ من جدول الأعمال، لعرض مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/53/L.12، فيما يتعلق بالتعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي.

وقد اشتربت في إعداد النص الأصلي لمشروع القرار الدوليين في اللجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني الدولي.

ويشير الأمين العام في تقريره المقدم إلى الجمعية العامة في ٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، إلى أن التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي قد تكشف خلال السنة الماضية، باضطلاع المنظمتين بعدد من الأنشطة المشتركة، وتعضيده بعضهما بعضاً. ويقدم السيد كوفي عنان وصفاً مفصلاً لهذه الأنشطة، التي لا شك أنها تمثل إسهاماً كبيراً من جانب الاتحاد البرلماني الدولي في وقت تتهيأ فيه الأمم المتحدة - كما يشير القرار ٧٥٢ - للتصدي لتحديات القرن الحادي والعشرين.

ويتمد هذا التعاون المعروض من جانب الاتحاد البرلماني الدولي، إلى مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، مثل منظمة العمل الدولية، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة.

وعلاوة على ذلك، أود أن أشير إلى أن افتتاح مكتب الاتصال مع الأمم المتحدة التابع للاتحاد البرلماني الدولي، والذي تم في آذار/مارس ١٩٩٨ في نيويورك، قد أسهم إسهاماً كبيراً في تعزيز تعاونه مع منظمتنا.

الاقتصادية والاجتماعية، والقانون الدولي وحقوق الإنسان، والديمقراطية، والمسائل المتعلقة بمنظور الجنس والحكم الرشيد.

ويرحب الاتحاد الأوروبي بهذه التطورات، لأن البرلمانات مطالبة بالاضطلاع بدور متزايد دوماً في التعاون الدولي. والاتحاد البرلماني الدولي محفل مثالي للربط بين الاثنين. فالبرلمانات الوطنية التي تمثل شعوبها عليها - في جملة أمور - مسؤولية تقديم الدعم السياسي والأدبي اللازم لأنشطة الأمم المتحدة العديدة، وأيضاً الأموال لمنظمتنا العالمية، ومن ثم - وهذا ليس أقلها - متابعة عملها باهتمام بالغ. وعلى الأمم المتحدة، وعلى وجه الخصوص الجمعية العامة، وهي هيئة حكومية دولية، أن ترتفع إلى مستوى توقعاتنا نحن شعوب الأمم المتحدة.

لذلك، فإن مهمة الميسر التي يقوم بها الاتحاد البرلماني الدولي لا يمكن التقليل من أهميتها، إنه الرابطة بين البرلمانات الوطنية والجمعية العامة، وهو وبالتالي يسهم في جعل هذه الشراكة الطبيعية بين الاثنين، وتبادل وجهات نظرهما ومعلوماتهما أكثر فائدة وفعالية. ولذلك، يؤيد الاتحاد الأوروبي بقوة الجهود المبذولة في محاولة مشتركة للجمعية العامة والأمين العام للسماح للبرلمانات والمجتمع المدني بأن يضطلعوا بدور أكبر في منظومة الأمم المتحدة.

وأشير باختصار إلى النتائج المحققة في مؤتمر الاتحاد البرلماني الدولي اللذين عقدا هذا العام، وهي بطبيعة الحال، ذات أهمية عالمية وبالتالي تعتبر هامة لهذه الجمعية العامة. ففي المؤتمر الذي عقد في ويندهوك في شهر نيسان/أبريل الماضي، اعتمد الاتحاد البرلماني الدولي قرارات عديدة هي موضوع الساعة، من بينها على سبيل المثال وليس الحصر، قرارات بشأن الدين الخارجي باعتبارها عملاً يحد من اندماج بلدان العالم الثالث في عملية العولمة، وبشأن الحالة في كوسوفو والتدابير الازمة لضمان حل سلمي دائم للأزمة.

ويتصل بالموضوع أيضاً، في ضوء الاجتماع التذكاري المقبل، القرار الذي اعتمد بدون تصويت المؤتمر البرلماني الدولي في دورته المائة التي عقدت في موسكو في أيلول/سبتمبر الماضي بشأن العمل القوي الذي تقوم به

يوفر الفرصة لاعتماد قرار رسمي يعيد تأكيد دور الاتحاد البرلماني الدولي. وفي مؤتمر موسكو هذا، ووفق أيضاً على إنشاء لجنة تحضيرية للمؤتمر.

وعلاوة على ذلك، ففي الفقرة ٣ من المنطوق، يطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والخمسين تقريراً عن مختلف أوجه التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي، يتضمن المعلومات التي يتيحها الاتحاد البرلماني الدولي بشأن الأعمال التحضيرية للمؤتمر المقترن. وأخيراً، بموجب الفقرة ٤ من المنطوق، تقرر الجمعية العامة أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الرابعة والخمسين البند المعنون "التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي".

وفي الختام، وبالنظر إلى أن مشروع القرار الذي عرضته تواليست له آثار مالية على الميزانية البرنامجية، أود أن أقترح، بالنيابة عن مقدمي مشروع القرار الذين يبلغ عددهم ١١٤ مقدماً، أن يعتمد بتوافق الآراء.

السيد كبير (المسا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. وتنضم إلى هذا البيان بلدان وسط وشرق أوروبا التالية المنتسبة إلى الاتحاد الأوروبي - إستونيا، بلغاريا، بولندا، الجمهورية التشيكية، رومانيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، ليتوانيا، هنغاريا - والبلد المنتسب قبرص، وكذلك البلد العضو في الاتحاد الأوروبي للتجارة الحرة التابع لمنطقة الاقتصاد الأوروبي، أيسلندا.

ويسرني غاية السرور أن أخاطب الجمعية العامة بشأن البند المعروض علينا "التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي". وأود أن أذكر أنه للمرة الأولى ستشارك جميع الدول الخمس عشرة الأعضاء في الاتحاد الأوروبي اليوم في تقديم مشروع القرار. والاتحاد الأوروبي على ثقة بأن الجمعية العامة ستعتمد مشروع القرار بتوافق الآراء.

ومشروع القرار المعروض علينا، الذي عرضه الممثل الدائم لاسبانيا، السفير أرياس، يؤيد تأييدها قوياً زيادة تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي، وبخاصة في ميادين السلام والأمن، والتنمية

المبدأ الهادي لكافة الأعمال السياسية والبرلمانية في
الألفية الجديدة.

السيدة بلحاج (تونس) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): في تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة المقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الراهنة، أكد السيد كوفي عنان أنه كجزء من الجهود المبذولة لتنشيط الأمم المتحدة، اضطلع بجهد خاص لإقامة حوار ذي فائدة متبادلة مع مجتمع الأعمال التجارية الدولية. وفي نفس الوقت يذكر الأمين العام أن الارتباط مع مجتمع الأعمال التجارية يوازي علاقات العمل القديمة العهد والمترابطة القوة بين الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية.

ونحن نرحب بأن ذلك التركيز الذي يقع في إطار تجديد المنظمة في فترة ما بعد الحرب، يصاحبه سياسة تستهدف توطيد صلات التعاون مع المنظمات الإقليمية أو التي لها طابع عالمي، مثل الاتحاد البرلماني الدولي الذي يضم حالياً أكثر من ١٣٠ برلماناً وطنياً وإقليماً.

والتكامل الذي أقامته الأمم المتحدة من خلال الصلات التي صاغتها مع المنظمات المتخصصة الإقليمية وفيما بين الأقاليم، يستهدف تحقيق إسهامات متبادلة ونافعه لجميع الأطراف. وقد تبلور هذا التبادل الإيجابي على نحو كامل في التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي. وهذا لا يذهبنا لأن البرلمانات هي التعبير المباشر عن الإرادة الشعبية والتعبير الحي عن المجتمع المدني، وتمثل إحدى القوى المحركة للدينامية الجديدة التي يريد الأمين العام أن يغرسها في المنظمة في مطلع القرن الحادي والعشرين وفي هذا الصدد فإن طبيعة الأهداف، والتقارب في وجهات النظر بين المنظمة العالمية والمنظمة الحكومية الدولية يفسران إنجاز هذا العمل الهام من خلال التعاون في وقت قصير. والتقدم الإيجابي في ميدان التكامل بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي يظهر على نحو أوضح من التطورات التي حدثت في ثلاثة مجالات. فسواء في تعزيز التمثيل الديمقراطي، أو الانشطة التي ترمي إلى تعزيز السلم والأمن أو الإسهام في التنمية المستدامة، فإن العمل القيّم الذي أنجز منذ الدورة الثانية والخمسين، يجعلنا نتوقع المزيد من التعاون الذي يبشر بالخير.

البرلمانات الوطنية في عام الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لصدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، لضمان تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في القرن الحادي والعشرين.

واسمحوا لي أيضاً أن أشير بإيجاز إلى الأنشطة التي تقوم بها الأمانة العامة للأمم المتحدة من خلال شعبة المساعدة الانتخابية وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في ميدان تنظيم الانتخابات والإعداد لها وإدارتها، بما في ذلك عمليات المتابعة والمراقبة في عدد كبير من الدول. وهذا بطبيعة الحال نشاط يتبع فرضاً عديدة لزيادة التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي.

وكما يتبيّن من نتائج المؤتمرات السابقة، فإن الاتحاد البرلماني الدولي شارك بنشاط كبير في إثراء المهام التي تضطلع بها الأمم المتحدة، حيث أضاف البعض البرلماني الذي سيتأكّد مرة أخرى في اجتماع رؤساء البرلمانات الوطنية في مقر الأمم المتحدة في عام ٢٠٠٠. ذلك المؤتمر سيوفر للمشاركين فيه فرصة للتعبير عن وجهات نظرهم بشأن كيفية عمل البرلمانات الوطنية والمنظمات المختلفة، بما في ذلك الاتحاد البرلماني الدولي، مع الأمم المتحدة في الألفية الجديدة، كما يوفر الفرصة لعدد صك رسمي بشأن إعادة تكوين الاتحاد البرلماني الدولي.

وفي هذا الصدد يشرّفني في هذه المناسبة الرسمية أن أقول إنه في المؤتمر المائة الذي عُقد في موسكو، اعتمد مجلس الاتحاد تقرير اللجنة التنفيذية الذي تضمن اقتراحًا بتكون لجنة تحضيرية للمؤتمر تتكون من عدد من رؤساء البرلمانات الوطنية وعدد من أعضاء اللجنة التنفيذية. ومن المتوقع أن تعقد اللجنة التحضيرية اجتماعين تحضيريَّين في ١٩٩٩. وسوف تستضيف النمسا الاجتماع الأول الذي سيُعقد في فيينا في الفترة من ٢٢ إلى ٢٣ شباط/فبراير ١٩٩٩، وتستضيف المغرب الاجتماع الثاني. وعرض رئيساً برلمانياً بنغلاديش ورومانياً استضافة الاجتماع الثالث للجنة التحضيرية الذي سيُعقد في أوائل عام ٢٠٠٠.

وأود أن أختتم بيّاني بأن أكرر مرة أخرى تأييدنا الكامل لعمل الاتحاد البرلماني الدولي وزيادة تعاونه مع الأمم المتحدة، ونأمل أن يكون المثال الديمقراطي هو

إنشاء تلك المؤسسة كأداة فعالة لحماية الدولة تقوم على حكم القانون.

إن صون السلم والأمن مسألة تحظى بأولوية عالية في ميدان التعاون بين الاتحاد والأمم المتحدة. ويولي مجلس النواب التونسي أهمية خاصة لهذا الجانب من التعاون بين المنظمتين خاصة في فترة ما بعد الحرب الباردة. لقد تَكَبَّتْ أفريقيا بصراعات دموية أدت إلى تمزيقها بأساليب لم يسبق لها مثيل. وفي هذا الصدد أود أن أشير إلى القرار الذي اتخذه الاتحاد البرلماني الدولي في نيسان/أبريل ١٩٩٨ في ويندهوك، والذي أعرب فيه الاتحاد عن دعم البرلمانيين للأمم المتحدة في تعزيز آليات المنظمة المختصة بمنع نشوب النزاعات والإذار المبكر.

وبالإضافة إلى تعزيز الديمقراطية، يمكن للبرلمانيين أن يبدوا إصرارهم وتصورهم في مجال دعم جهود الأمم المتحدة في تعزيز السلم والأمن.

وفي هذا الصدد نذكر العمل الذي قام به البرلمانيون لمساعدة جهود الأمم المتحدة في سبيل فرض حظر كامل على استعمال الألغام المضادة للأفراد. ونستطيع كذلك أن نشير إلى التدابير التي اتخذها الاتحاد في منطقة البحر الأبيض المتوسط، التي ينتهي إليها بلدي، لمساعدة الأمم المتحدة في عملها نحو إعادة السلام والصالح بين الطائفتين في قبرص. وبالرُّوح نفسها، قام ممثلو السلطة التشريعية بتأسيس مؤتمر الاتحاد البرلماني الدولي المعنى بالأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط.

وكذلك في مجال التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي، أود أيضاً أن أحفي التزام الاتحاد بإصداء مساعدة قوية ومحددة للمؤتمرات الرئيسية التي تعقدها الأمم المتحدة، ولا سيما في تنفيذ التدابير الخاصة بالتنمية المستدامة.

ولا شك في أن أنشطة الاتحاد، بكل، تمثل إسهاماً تفيساً لنشر ثقافة التسامح، ولكلّة أن تنغرس، بجذور عميقـة، قـيم السلام والتضامن بين الأمم. إن الاتحاد البرلماني الدولي يساهم بهذه الطريقة في نشر القيم والمبادئ العالمية.

والموضوع الأول الذي أرغب في إثارته في هذا الصدد هو تعزيز التمثيل الديمقراطي، وهو مجال للاتحاد البرلماني الدولي فيه خبرة طويلة. ففي عام ١٩٩٧ أعد الاتحاد البرلماني الدولي دراسة بشأن الديمقراطـية، مبادئها وإنجازاتها، توجـت بالإعلان العالمي بشأن الديمقراطـية. وقد حدد هذا الإعلان المبادئ الأساسية للديمقراطـية وفصل العناصر والمقومـات التي تحكم ممارسة الحكم الديمقـراطي. كما تطرق إلى البعد الدولي للديمقراطـية. وكان من شأن عمل الاتحاد البرلماني الدولي من وضع هذه المقومـات أن أسهمـ في عمل الأمم المتحدة في مجال تعزيز الديمقراطـيات الجديدة أو المستعـادة وفي النـهوض بها.

وفي سياق النـهوض بالديمقراطـية التـمثـيلـية، أيدـ الاتحاد البرلماني الدولي جهود الأمم المتـحدـة في تقديم المسـاعدة والـعون إلى برلمـانـاتـ الـبلـدانـ النـاميـةـ وـالـبلـدانـ الـحـديثـةـ الـاستـقلـالـ فيـ آـسـيـاـ الوـسـطـيـ.ـ وـفيـ هـذـاـ الصـدـدـ أـوـدـ أنـ أـشـيرـ إـلـىـ الـاجـتمـاعـ الـذـيـ عـقـدـهـ الـاتـحادـ الـبرـلمـانـيـ الدـولـيـ بـالـتـعاـونـ مـعـ بـرـنـامـجـ الـأـمـمـ الـمـتـحـدـةـ الـإـنـمـائـيـ فيـ نـيـسانـ/ـأـبـرـيلـ ١ـ٩ـ٩ـ٨ـ فيـ هـرـاريـ.ـ هـذـاـ الـاجـتمـاعـ الـذـيـ شـارـكـ فـيـ رـؤـسـاءـ الـبرـلمـانـاتـ الـأـفـرـيقـيـةـ كـانـ مـكـرـساـ أـسـاسـاـ لـإـسـهـامـ الـبرـلمـانـيـنـ فـيـ تـحـقـيقـ الـدـيمـقـراـطـيـةـ فـيـ أـفـرـيقـيـاـ.

وفي نفس السياق، يتناول أحد المواقـعـ المـركـزـيةـ فيـ شـاطـىـ الـاتـحادـ تعـزيـزـ مـشارـكةـ الـمرـأـةـ فـيـ الحـيـاـةـ السـيـاسـيـةـ وـخـاصـةـ عـلـىـ مـسـتـوـىـ صـنـعـ الـقـرـارـ.ـ وـبـالـإـضـافـةـ إـلـىـ الـعـمـلـ الـذـيـ قـامـ بـهـ الـاتـحادـ لـلـنهـوضـ بـالـتـصـدـيقـ الـعـالـمـيـ عـلـىـ اـتـفـاقـيـةـ الـقـضـاءـ عـلـىـ جـمـيعـ أـشـكـالـ التـميـزـ ضـدـ الـمـرـأـةـ،ـ يـقـومـ الـاتـحادـ عـلـىـ جـمـيعـ أـشـكـالـ التـميـزـ ضـدـ الـمـرـأـةـ،ـ يـقـومـ بـالـقـضـاءـ عـلـىـ جـمـيعـ أـشـكـالـ التـميـزـ ضـدـ الـمـرـأـةـ،ـ وـشـعبـةـ الـنهـوضـ بـالـمـرـأـةـ،ـ بـأـنـشـطـةـ كـثـيرـةـ بـغـيـةـ ضـمانـ التـنـفـيـذـ الـفعـالـ لـمـنـهـاجـ عـلـىـ بـيـجـيـنـ.

والاهتمام الذي يركز على تعزيز المشاركة بين الرجال والنساء، يصاحبه دعم مستمر لتعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان. وكان ذلك واضحاً ضمن أمور أخرى في القرارات التي اتخاذها الاتحاد في سياق الاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة لصدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. كما أن مشاركة الاتحاد في عمل المؤتمر الدبلوماسي الخاص بإنشاء محكمة جنائية دولية، أسهمت في دعم

لتعاون وثيق، بصفة خاصة، بين المنظمتين. وما يدفعه إلى الارتياح أن الاتحاد البرلماني الدولي شارك ليس فقط في العمل المعياري، مشجعاً بذلك على تفهم أفضل للديمقراطية، ولكنه كان ضالعاً عن كثب، كذلك، في عدة مشروعات لبناء المؤسسات على الصعيد الميداني. ونود أن نذكر، بصفة خاصة، الدعم الذي قدمه الاتحاد البرلماني الدولي، من خلال الأمم المتحدة، في توفير خدمات استشارية، ومساعدة تقنية، للبرلمانات، سواءً كجزء من جهود دولية لحل النزاعات، أو بناءً على طلب مباشر من البرلماني المعنى. إن الاجتماع الذي تشارك في تنظيمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والاتحاد البرلماني الدولي، في هراري، في نيسان/أبريل من هذا العام، لتبيّن الإسهامات التي يمكن للبرلمانات أن تقوم بها لتحقيق الديمقراطية في أفريقيا، وللآليات تعزيز التعاون بين البرلمانات في القارة، كان خطوة بالغة الأهمية. ونحن نتطلع إلى أن يتم، في المستقبل القريب وضع برنامج مساندة برلمانية بين الاتحاد البرلماني الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، يمتد على عدة سنوات.

إن مساهمة النساء في جميع جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية لشعوبنا، وتحويلهن السلطة السياسية هو ضمان من ضمانات الديمقراطية، اعترف به اعتراضاً كاملاً وأيده الاتحاد البرلماني الدولي، والهند، بصفتها بلداً متزماً بالنهوض الاجتماعي، قد أصدرت تشريعات هاماً لتحقيق التحرير الاجتماعي، يتضمن تحصيص ثلث المقاعد في الهيئات المنتخبة محلياً، على مستوى المراكز والبلديات والقرى، "البنشيات"، من خلال تعديلات دستورية. وقد أدى ذلك إلى أن تقدمت إلى صافوف الصدارة جمهرة هامة جداً من النساء، يزيد عددهن عن المليون. تنهض الآن ليس فقط بعبء رفاه عائلاتهن، بل بشؤون مجتمعات كاملة. وقد أنيحت الفرصة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لأن يكرم إحداهم، هنا في نيويورك، منذ أسبوعين، من خلال جائزته للقضاء على الفقر. ولذا، فنحن نؤيد بقوة اجتماع ممثلي البرلمانات، والحكومات، والوكالات الدولية، المزمع عقده بمناسبة الدورة الاستثنائية للجمعية العامة في حزيران/يونيه ٢٠٠٠. ونتطلع كذلك إلى الحدث الذي سينظمه، في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، كل من الاتحاد البرلماني الدولي والأمم المتحدة، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، وهو حدث سيلاقى فيه عدد متساوٍ من النساء والرجال الذين يمثلون الحكومات،

وقد ساهم الاتحاد البرلماني الدولي بهذه الطريقة في إقامة الجسر بين مؤشر داوجونز ومؤشر التنمية البشرية، على نحو ما قال الأمين العام في تقريره. وسوف يعقد، في عام ٢٠٠٠، في مقر الأمم المتحدة، مؤتمر رؤساء البرلمانات الوطنية، أثناء الجمعية الألفية. وسوف يجدد هذا الاجتماع دعم الاتحاد للمنظمة الدولية، ونحن واثقون من أنه سيستطيع كذلك أن يستجيب لنداء الأمين العام، بإثراء الفكر حول الشكل الذي ستتخذه المنظمة في القرن الحادي والعشرين.

السيدة هبة الله (الهند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
نهنى الأمين العام على وثيقته المركزية الموجزة، الشاملة في نفس الوقت، التي بين يدينا، والتي تعرّض الخطوط العريضة لتكثيف وتعزيز التعاون بين الاتحاد البرلماني الدولي والأمم المتحدة. وأعتبر أن الحظ أسعدهني كثيراً بإتاحة هذه الفرصة لي لتأييد ذلك التعاون، إذ أني ارتبطت ارتباطاً وثيقاً به منذ مولده في عام ١٩٩٦. إن المُثل العليا للتنمية، والديمقراطية، والسلام، التي يلتزم بها اتحادنا، تلتزم بها الأمم المتحدة أيضاً بشكل كامل، وهي توفر قاعدة متينة لترابط مقوى ومعزز ولتعاون مفيد للطرفين. إننا نحتاج إلى أن تتضامن مواردنا وخبراتنا لوضع خطة مشتركة للعمل، كي نتصدى للتحديات التي تواجه العالم.

إن الاتحاد البرلماني الدولي يضم ممثلي لا يغلب أيديهم انتفاء إلى إيديولوجية سياسية أو اعتقاد سياسي معين. فهم ينتمون إلى الحكومات وإلى المعارضة، مما يعطي مذاقاً فريداً لمداولاتنا. وبذلك فإن الاتحاد البرلماني الدولي يمثل، خيراً مما تمثل كثيرة من المنتديات الأخرى، الإرادة المتباعدة للشعوب، وكذلك، بكل معنى الكلمة، تعددية الجنس البشري.

إن امكانيات التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي هائلة. وقد لاحظنا بارتياح شديد لأمثلة الملموسة على ذلك التعاون، المبينة تفصيلاً في تقرير الأمين العام. وفي العام الماضي، عندما تحدث وفدي عن هذا البند من جدول الأعمال، وأشار أن تعزيز الديمقراطية على جميع المستويات هو مجال رئيسي، يمكن أن تستفيد فيه الأمم المتحدة ووكالاتها أو صناديقها أو برامجهما المتخصصة بفعالية من خبرة الاتحاد البرلماني الدولي. ويسعدنا أن التقرير يذكر ذلك بوصفه مجالاً

بين تلك المناسبات انعقد مؤتمر رؤساء البرلمانات الوطنية في مقر الأمم المتحدة أثناء الجمعية العامة الألفية، وعليها أن نعمل على انجاح هذا الحدث. ومن رأينا أن الاتحاد والأمم المتحدة يجب أن يعملا معاً على حسن التحضير للجمعية الألفية لتمكن من تحديد أهداف عملية المنظمة في الألفية الجديدة وتوفير الوسائل الازمة لتنفيذها. ومن الأهداف الواضحة زيادة دور الأمم المتحدة في التنمية بكل الوسائل، بما في ذلك من خلال تعزيز التعاون فيما بين دول الجنوب.

ويجب أن تعمل الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي معاً أيضاً على زيادة تبادل المعلومات والمعارف بينهما، وعلى نقل التكنولوجيا من البلدان المتقدمة النمو إلى البلدان النامية عملاً على تقليل الفجوة التي تزداد اتساعاً بينهما، وعلى تخفيف التوتر وتمهيد السبل للنمو والسلام وزيادة التفاهم لصالح الإنسانية بأكملها.

ومن المسائل الأخرى التي تشغّل بالمجتمع الدولي والتي لا بد من أن تتناولها الجمعية الألفية مسألة أسلحة الدمار الشامل. والأمل معقود على أن يتم، بحلول القرن الحادي والعشرين، التصديق العالمي أو شبه العالمي على اتفاقية حظر تطوير وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والسامة ودمير تلك الأسلحة، واتفاقية حظر وتقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة تعتبر مفرطة الضرر أو عشوائية الآخر. وعلى الرغم من الحظر القانوني على أسلحة الدمار الشامل من هذه الأنواع، لم يتحقق تقدم كبير فيما يتعلق بأسلحة الدمار الشامل الأخرى، ألا وهي الأسلحة النووية. إن علينا أن ندخل في مفاوضات بشأن اتفاقية للأسلحة النووية تزيل جميع تلك الأسلحة. وسيكون اعتماد اتفاقية بهذا الشأن في الجمعية الألفية توجهاً عظيمًا لأعمال الأمم المتحدة في نهاية القرن. ونأمل في أن يرقى المجتمع الدولي إلى مستوى هذا التحدي.

وختاماً أود أن أعرب عن جديد عن السعادة التي يحس بها وفتنا إزاء التعاون المتزايد بين الاتحاد البرلماني الدولي والأمم المتحدة، وعن ثقتنا في أن هذا التعاون سيتعزّز ويذهر في السنوات القادمة. والهند على استعداد للقيام بدورها في هذه العملية، إيماناً منها بأن سعينا والتزامنا، بل وواجبنا، تفرض علينا تهيئة مجتمع عالمي أفضل وأكثر ازدهاراً، عن طريق التعاون

والبرلمانات، والقطاعات المختلفة من المجتمع، ويدرسون فيه مساهمة النساء في العملية الديمقراطية وتأثيرهن فيها. ونحن نأمل أن تضفي هذه الجهود المشتركة بوزنها في سبيل تحقيق هدف مشترك لنا جميعاً: وهو تحقيق المساواة بين النساء والرجال في السياسة، وفي صنع القرار، وفي كل مجالات الجهد البشري.

لقد شرعت الأمم المتحدة، منذ العام الماضي، في برنامج طموح لإصلاح وإنعاش الأجزاء المكونة لها. ونحن نرحب بذلك، لأن وجود أمم متحدة ذاتية بالحياة وفعالة وديمقراطية ومستجيبة، تعكس بشكل تام تطلعات ورغبات الأغلبية العظمى لأعضائها، يكون من شأنه أن يعزّز تعزيزاً كبيراً محتوى، ومدى، ونوعية التعاون بينها وبين الاتحاد البرلماني الدولي. بيد أنه، كما سبق أن لاحظنا، فإن كل نظام حتى بعد إعادة الشباب له، لن يفلح إذا لم تتح له الموارد الازمة للتنفيذ الكامل لولاياته. والأهم أن يلاحظ، من واقع تقارير أخرى شتى موجودة أمام هذه الدورة من دورات الجمعية العامة، أن الحالة المالية لا تزال داكنة، وأن المنظمة لا تزال مغلولة اليدين لقلة المال. ومن الواضح للعيان أن إفلاس الأمم المتحدة، أو حتى فقرها المزمن، سيكون له وقع مناوش على أنشطتها، بما فيها التعاون مع الاتحاد البرلماني الدولي. وفي رأينا أن الاتحاد البرلماني الدولي يمكن أن يؤدي دوراً في تصحيح هذا الوضع، بتبعة الإرادة السياسية الازمة لمساعدة الأمم المتحدة.

وعلى غرار ذلك، يستطيع الاتحاد البرلماني الدولي أن يعمل لضمان تجدد الاهتمام السياسي بالن هوش بتعاون إقليمي متعدد الأطراف، من خلال الأمم المتحدة. ومن المفجع أن يلاحظ التناقض المستمر في تمويل الأنشطة التشغيلية للأمم المتحدة. ونحن، بوصفنا برلمانيين، نعكس إرادة الشعوب والأمم، ويمكن أن نعمل معاً لكافلة توافر الإرادة السياسية الازمة كما يوضع على ركيزة سلية تمويل الأنشطة التشغيلية من أجل التنمية، التي تقوم بها الأمم المتحدة. ذلك أن دور الأمم المتحدة في تنمية البلدان النامية، ووقعه على حياة مواطنينا، إنما هو المحك الوحيد الذي سنحكم به على فعالية المنظمة.

واليوم ونحن نمضي بلا هوادة باتجاه الألفية الجديدة لا بد لنا من أن ننظر في الأبعاد والرؤية الجديدةتين للتعاون بين الاتحاد البرلماني الدولي والأمم المتحدة. ومن

القرار الخاص بالتعاون بين المنظمتين، الذي سيتم طرحه خلال جلسة اليوم.

لقد تعرضت الأمم المتحدة في الفترة الأخيرة إلى انتقادات عديدة في مجال تصدّيها لبعض القضايا الدولية من حيث اختلاف المعايير التي تطبقها بالنظر إلى تلك القضايا، الأمر الذي أدى إلى شيوخ استخدام تعبير الكيل بمكيالين، وهو الأمر الذي يشكك في مصداقية المنظمة الدولية أمام البرلمانات والشعوب.

وفي إطار هذه التحديات التي تواجهها المنظمة الدولية، والتي يجب علينا العمل سوياً كبرلمانيين وحكوميين على إيجاد السبل المناسبة لمواجهةها، تود الشعبة البرلمانية المصرية إلقاء الضوء على بعض هذه التحديات كما يلي:

أولاً - الانتشار النووي: بالنسبة لاتفاقية منع الانتشار النووي (NPT) فإن مشكلة انتشار الأسلحة النووية تأتي في مقدمة المشاكل الهامة التي تهدد السلام والأمن الدوليين. ومن هنا تأتي أهمية التزام جميع دول العالم بأحكام اتفاقية منع الانتشار النووي وضرورة انضمام كافة الدول إلى الاتفاقية بهدف تحقيق عالميتها وتقوية نظام منع الانتشار النووي.

إن موقف المنظمة الدولية من هذه المشكلة يتسم بخلل واضح في التطبيق، فقد صدر قرار مجلس الأمن الذي شكل لجنة خاصة للتحقق من عدم امتلاك العراق لأي من أسلحة الدمار الشامل. كما أسنـد قرار مجلس الأمن إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية مهمة مساعدة اللجنة الخاصة التابعة للأمم المتحدة في عمليات التحقق والتفتيش على موقع أسلحة الدمار الشامل. وعلى الرغم من أن الفقرة ١٤ من قرار مجلس الأمن رقم ٦٨٧ (١٩٩١) قد أشارت إلى أن الإجراءات الرامية إلى إخلاء العراق من أسلحة الدمار الشامل تعد بمثابة خطوة نحو تحقيق هدف إخلاء منطقة الشرق الأوسط من تلك الأسلحة، إلا أنه عند المطالبة باهتمام هذا الفقرة لفرض رقابة على المنشآت النووية الإسرائيليـة وتحقيق انضمام إسرائيل إلى معاـهدة منع الانتشار النووي، لم يقابل ذلك بحماس من قبل مجلس الأمن والأجهزة الأخرى بالأمم المتحدة، الأمر الذي يفقد الأمم المتحدة مصداقيتها أمام الدول الأعضاء. واتصالاً بذلك فقد أثبتت التطورات الأخيرة قصور نظام منع

الإنمائي. وبهذا الإيمان نوصي الجمعية العامة باعتماد مشروع القرار A/53/L.12 بالاجماع، بعد أن اشتراك في تقديمـه هذا العدد الكبير من الوفود، ومنهم وفد الهند.

السيد الدالي (مصر): يسعدني بصفتي ممثلاً للشعبـة البرلمانية المصرية أن أتقدم لكم، سيدـي الرئيس، بالتهنئة لتبـؤكم رئـاسة الدورة الثالثة والخمسـون للجمعـية العامة للأمم المتحدة وإنـي على ثـقة تـامة في أنـكم سوف تـديرـون أعمالـ هذه الدورة بكلـ كفاءـة واقتـدار.

كما يـسعـدي أـيـضاً أـنهـي سـلفـكم السيدـ هـينـادي أـودـوـفيـنـكوـ رئيسـ الدـورـةـ السـابـقـةـ علىـ حـسـنـ رـئـاسـتـهـ لـ الدـورـةـ، وأـوـدـ أـشـكـرـ أـيـضاـ السـيـدـ كـوـفـيـ عـنـانـ، الأمـينـ العـامـ لـالأـمـمـ الـمـتـحـدـةـ، عـلـىـ تـقـرـيرـهـ حـولـ الـبـنـدـ الـخـاصـ بـالـتـعـاوـنـ بـيـنـ الـأـمـمـ الـمـتـحـدـةـ وـالـاتـحـادـ الـبـرـلـانـيـ الدـولـيـ، وـهـوـ الـتـقـرـيرـ الـذـيـ يـعـكـسـ الـمـجـالـاتـ الـمـتـعـدـدـةـ لـلـتـعـاوـنـ بـيـنـ الـأـمـمـ الـمـتـحـدـةـ وـالـاتـحـادـ الـبـرـلـانـيـ الدـولـيـ، وـمـنـهـ عـلـىـ سـبـيلـ المـثالـ لـ الـحـصـرـ، مـنـ النـزـاعـاتـ، وـالـأـمـنـ وـالـتـعـاوـنـ فـيـ مـنـطـقـةـ الـبـحـرـ الـمـتوـسـطـ، وـدـعـمـ الـدـيمـقـراـطـيـةـ وـالـتـنـمـيـةـ الـاـقـتصـادـيـةـ، وـالـاجـتمـاعـيـةـ الـمـسـتـدـامـةـ، وـمـتـابـعـةـ قـمـةـ الـتـنـمـيـةـ الـاجـتمـاعـيـةـ، وـالـمـوـضـوـعـاتـ الـمـتـصـلـةـ بـحـقـوقـ الـإـنـسـانـ، بـالـإـضـافـةـ إـلـىـ مـوـضـوـعـ الـعـولـمـةـ بـمـاـ يـكـسـبـهـ مـنـ أـهـمـيـةـ مـتـزاـيدـةـ.

تولى الرئـاسـةـ نـائـبـ الرـئـيسـ، السيدـ فـيلـيبـيـ بالـستـراـ (سانـ مـارـينـوـ).

وقد أـسـعـدـتـناـ إـشـارـةـ التـقـرـيرـ إـلـىـ نـتـائـجـ اـجـتمـاعـاتـ الدـورـةـ الـحـادـيـةـ وـالـسـتـينـ بـعـدـ المـائـةـ لـمـجـلـسـ الـبـرـلـانـيـ الدـولـيـ، الـتـيـ عـقـدـتـ بـالـقـاهـرـةـ فـيـ ١٦ـ أـيـلـولـ/ـسـبـتمـبرـ ١٩٩٧ـ، وـكـذـلـكـ تـقـرـيرـ الـمـجـلـسـ الـاـقـتصـادـيـ وـالـاجـتمـاعـيـ الصـادـرـ فـيـ ٢٧ـ تمـوزـ/ـيـولـيهـ مـنـ هـذـاـ الـعـامـ، وـالـذـيـ عـدـدـ أـيـضاـ أـوـجـهـ الـتـعـاوـنـ بـيـنـ الـمـنـظـمـتـيـنـ بـالـإـضـافـةـ إـلـىـ إـلـقـائـهـ الـضـوءـ عـلـىـ جـهـودـ الـاتـحـادـ الـبـرـلـانـيـ الـمـتـعـدـدـةـ الـتـيـ تـعـزـزـ بـدـورـهـ جـهـودـ الـأـمـمـ الـمـتـحـدـةـ بـمـنـسـبـةـ لـلـعـدـيدـ مـنـ الـقـضاـيـاـ وـالـمـشاـكـلـ الـدـولـيـةـ الـهـامـةـ.

وتـوـدـ الشـعـبـةـ الـبـرـلـانـيـةـ الـمـصـرـيـةـ أـنـ تـؤـكـدـ مـجـدـداـ عـلـىـ دـعـمـهـاـ الـكـامـلـ لـلـتـعـاوـنـ بـيـنـ الـأـمـمـ الـمـتـحـدـةـ وـالـاتـحـادـ الـبـرـلـانـيـ الدـولـيـ، وـهـوـ مـاـ يـنـعـكـسـ فـيـ قـيـامـ وـفـدـ مـصـرـ بـتـبـنيـ إـدـرـاجـ هـذـاـ الـبـنـدـ عـلـىـ جـدـولـ أـعـمـالـ الـجـمـعـيـةـ الـعـامـةـ، وـتـبـنيـ مـشـروـعـ

في هذا المجال حتى يمكن محاربة الإرهاب والقائمين عليه ومحاربة مصادر تمويل جماعات الإرهاب أينما وجدت. كما أنه من الهام قيام الدول التي تؤوي الإرهابيين متذرعة بدعوى متعددة من بينها قضايا حقوق الإنسان والاضطهاد الديني، وهي قضايا توليه مصر حكمة وشعبا اهتماما خاصا، بالتوقف عن ذلك وأن تعني خطورة هذا الأمر الذي أصبح خطرا يهدد دول العالم أجمع. واتصالا بهذا الموضوع فإن الشعبة البرلمانية المصرية تود أن تؤكد على أهمية حشد التأييد الدولي الشعبي وال رسمي اللازم للمبادرة التي تقدم بها السيد الرئيس محمد حسني مبارك رئيس جمهورية مصر والخاصة بعقد مؤتمر دولي لمكافحة الإرهاب تحت مظلة الأمم المتحدة خلال عام ١٩٩٩.

رابعا - العقوبات الدولية: تتعرض العديد من الدول لعقوبات وفقا لقرارات مجلس الأمن. وهذه العقوبات - التي فرضتها ظروف معينة - الغرض منها التزام الدول المخالفه بالشرعية الدولية والعودة إلى الإطار العام الذي يفرضه المجتمع الدولي من أجل الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، ومن هنا فإنه من الطبيعي أن يتم رفع الحظر والعقوبات عن بعض الدول مثل العراق ولبيبا بمجرد التزامها بتنفيذ قرارات مجلس الأمن، كما أنه من الهام إجراء مراجعة شاملة لنظام العقوبات الحالى.

خامسا - قضية لوكيربي: وبالنسبة لقضية لوكيربي، وهي القضية التي تسببت في فرض العقوبات على ليبيا فإن التحرك الإيجابي لأطراف النزاع نحو تسوية هذه المشكلة أصبح أمرا ملحا تفرضه متطلبات الأمن والاستقرار. وعلى ذلك فإننا نتاشد جميع الأطراف المعنية بهذه المشكلة إبداء مزيد من المرونة والبدء في محاكمة المشتبه فيهم وفقا للاتفاقيات والضمادات التي ترتضيها الأطراف المعنية بغية إيجاد حل طال انتظاره لهذه المشكلة.

سادسا - ظاهرة العولمة: لقد أفرز النظام الدولي الجديد عدداً ظواهر جديدة لها تأثيراتها على الدول النامية. ونشير هنا إلى ظاهرة العولمة. فعلى الرغم من نجاح بعض الدول النامية في تحقيق الاندماج المطلوب في الاقتصاد العالمي من خلال تعزيز قدراتها التنافسية والانفتاح تجاريًا على العالم، إلا أنه من المؤسف قيام بعض الدول المتقدمة بوضع بعض الحاجز الجمركية

الانتشار النووي مما يؤكد الحاجة إلى خطوات جادة وعاجلة لمعالجة أوجه هذا القصور ودعم النظام وتعزيز فعاليته وبعد عن السياسة المزدوجة المعايير في التطبيق في هذا المجال الهام.

وإيمانا من مصر بأهمية نزع السلاح النووي وأسلحة الدمار الشامل فقد قامت مصر خلال الثلاثين عاما الماضية بالدعوة إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، ثم قامت بعد ذلك بمبادرة أخرى في عام ١٩٩٠ بالدعوة إلى إخلاء منطقة الشرق الأوسط من كافة أسلحة الدمار الشامل، وهي دعوة نوّد لها وندعمها نحن البرلمانيون في مصر بعد أن باتت هذه الدعوة مطلبا شعريا ملحا. كما أن مصر قد دعت مؤخرا مع سبع دول أخرى إلى وضع مخطط جديد لإحياء الإرهاب والالتزام الدوليين بالسعى نحو عالم خال من أسلحة الدمار الشامل، وهو مخطط نأمل في أن يلقى تأييدا دوليا متزايدا للحد من مخاطر هذه الأسلحة.

ثانيا - السلام في الشرق الأوسط: لقد واجهت عملية السلام في الشرق الأوسط جمودا لما يقرب من عامين بسبب التغيير السلبي الذي طرأ على السياسة الإسرائيلية والمتمثل في رفض الالتزام بمبادئ عملية السلام المتفق عليها في كل من مدريد وأسلو، وفي مقدمتها مبدأ الأرض مقابل السلام، كأساس لتسوية النزاع العربي الإسرائيلي.

ونحن نأمل أن يمثل الاتفاق الانتقالي الذي تم توقيعه يوم ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر الحالي في واشنطن نقطة تحول إيجابية في مواقف الحكومة الإسرائيلية، كما نأمل أيضاً أن تلتزم هذه الحكومة الجديدة بالنسبة لتنفيذ الاتفاق حتى يمكن إعادة عملية السلام إلى مسارها، بما فيها المساران السوري واللبناني، وحتى يحل السلام العادل والدائم والشامل في ربوع منطقة الشرق الأوسط. وفي هذا الصدد، فإن الشعبة البرلمانية المصرية تود أن تعرب عن تأييدها الكامل لقيام الأمم المتحدة بدور فعال من أجل تحقيق هذه الغاية النبيلة لكي تتجنب أحياانا المقبلة وبلاد الحرب التي قاست منها المنطقة من قبل.

ثالثا - الإرهاب: تؤيد الشعبة البرلمانية المصرية جهود الأمم المتحدة الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي بكافة صوره وأشكاله وملاحقة ومعاقبة مرتكبه، كما تطالب بدعم وزيادة فعالية أجهزة المنظمة المعنية

كما أتنا نتطلع باهتمام عقد مؤتمر رؤساء البرلمانات الوطنية المقرر في عام ٢٠٠٠ في سياق الجمعية الألفية.

إن الاتحاد البرلماني الدولي نشط في مجال نشر الديمقراطية؛ وإن اعتماد الإعلان العالمي للديمقراطية، الذي نؤيده بقوة، هو خطوة هامة لها مغزاها لما لهذا الإعلان من أهمية، ذلك أن تعزيز العملية الديمقراطية، بكل ما تنطوي عليه، هو تعزيز لحقوق الإنسان والحريات الأساسية وخطوة كبيرة في هذا السبيل.

ويرى وفدي أن الإعلان يؤكد أهمية المبادرات التي اتخذها الاتحاد البرلماني الدولي بمناسبة الذكرى السنوية الخمسين لصدر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وقد ذكر نائب رئيس وزرائنا في كلمته في المناقشة العامة وهو يشير إلى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ما يلي:

"غير أن هذا الإعلان يفتقر إلى شيء هام. إنه صك من دون آليات قضائية أو جزاءات. ألم يحن وقت الاستفادة من تجربة اتفاقيات حقوق الإنسان الإقليمية، لا سيما الاتفاقية الأوروبية، التي أنشأت عن طريق آلياتها المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، والتي تضمنت أيضاً، عن طريق حق الالتماس الفردي، عملية قضائية ترمي إلى كفالة إفاذها الفعالية؟"
(A/53/PV.19)

ولذا فمن الممكن تنفيذ التعاون بين الاتحاد ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وكذلك مبادرات الاتحاد الأخرى في هذا الميدان لو استطاع الاتحاد أن يدرس السبل التي يمكن بها للبرلمانات الوطنية أن تتعاون وتعمل على إنشاء تلك الآلية.

وفي نطاق الاتحاد البرلماني الدولي دأبت مالطة على العمل بإصرار لإذكاء الوعي بأهمية الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط. ونلاحظ بارتياح إيلاء هذا البند الأهمية التي يستحقها. ونتطلع إلى المؤتمر الثالث للاتحاد بشأن كل القضايا التي يغطيها مؤتمر الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط.

ذلك نلاحظ زيادة اهتمام الاتحاد بقضايا الجنسين. وللأسف فإن المرأة ظلت أقل استفادة من ممارسة حقوق الإنسان الفردية. ولا شك أن زيادة مشاركة المرأة

بالنسبة للسلع التصديرية الرئيسية للدول النامية، الأمر الذي يفرض قيوداً عديدة على قدرة الدول النامية على النفاذ للأسوق الغربية وجنبي ثمار العولمة التي يجب أن تكون لخدمة كافة الدول بدون استثناء. والشعبة البرلمانية المصرية تطالب بتحقيق نظام تجاري عالمي أكثر عدالة يقوم على التطبيق الأمثل للاتفاقيات الدولية.

إنني وقد طرحت بعض التحديات التي تواجه المنظمة الدولية والتصورات المقترنة بإنهاء بعض المشكلات التي تسبب التوتر وعدم الاستقرار للمجتمع الدولي، فإني أرجو أن نتعاون في وضع الحلول المناسبة لهذه المشكلات وغيرها، حتى لا تصبح مشكلات مزمنة مستعصية الحل، تضيف أعباء على المنظمة الدولية التي نريد لها أن تتفرغ لقضايا التعاون الدولي التي تتطلب تضافر الجهود، مثل قضایا التنمية في مختلف مجالاتها، والحفاظ على البيئة، والعمل على تحقيق الأمن والاستقرار والسلام الذي نعمل جميعاً على تعزيزه.

ولكي تقوم الأمم المتحدة بالعمل على تحقيق الغايات النبيلة المشار إليها، فإننا نطالب بأن تقوم الدول الأعضاء بالمدينة للمنظمة بسداد مدionيتها في أقرب فرصة، وذلك حتى تستطيع المنظمة تنفيذ البرامج والأنشطة الموكلة إليها كما أنه يجب على الدول الأعضاء سداد مساهماتها المالية في ميزانية المنظمة، بالكامل وفي الوقت المحدد دون أية شروط والوفاء بالتزاماتها القانونية طبقاً للمادة ١٧ من الميثاق.

السيد صليباً (مالطة) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): لما كانت هذه هي المرة الأولى التي أتحدث فيها أمام الجمعية العامة في دورتها الثالثة والخمسين، أود أن أهنئ السيد ديدير أوبيري على انتخابه وعلى الاقتدار الذي يدير به أعمال الدورة.

من قراءتي لتقرير الأمين العام عن التعاون بين المنظمة والاتحاد البرلماني الدولي، يسعدني أن ألاحظ تحقيق تقدم كبير. ويرحب بلدنا بالخطوات العملية التي اتخذت بالفعل، مثل إنشاء مكتب الاتصال التابع للاتحاد في وقت سابق من هذا العام، كما أن زيادة التعاون بين الاتحاد البرلماني الدولي ومختلف منظمات الأمم المتحدة هي خطوة أخرى في الاتجاه الصحيح، ونأمل في توسيع هذا التعاون وتعزيزه في المستقبل.

وابداع الديمocrاطية في الحياة السياسية أوجd أساساً متيناً لأداء نظام حر ومتعدد الأحزاب. وهناك اليوم أكثر من ٣٠ حزباً سياسياً عاماً في أذربيجان. وارتفاع عدد المؤسسات الإعلامية ارتفاعاً كبيراً حيث سجل منها حتى الآن أكثر من ٥٠٠ مؤسسة في أذربيجان.

ووفرت الحكومة كل الظروف الضرورية للتطور الحر لحركة حقوق الإنسان ورغبة في تعزيز الصكوك القانونية لحقوق الإنسان أصدر رئيس الدولة، السيد حيدر علييف في ٢٢ شباط/فبراير من هذا العام مرسوماً بتدابير تكفل حريات وحقوق المواطنين في جمهورية أذربيجان.

ومن حيث السياسة الداخلية فإن الحكومة تسعى حثيثاً إلى إقامة نظام سياسي ديمقراطي وإلى تحرير الاقتصاد. ويتضمن الدستور الذي اعتمد في عام ١٩٩٥ ويتضمن الدستور الذي اعتمد في عام ١٩٩٥ أجرت حريات على مستوى البلد، ضمانات كاملة لحقوق وحريات المواطنين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدينية والثقافية. وفي عام ١٩٩٥ أجرت لأول مرة في تاريخ أذربيجان انتخابات برلمانية ديمقراطية على أساس نظام تعدد الأحزاب. ويمثل النواب في برلماننا تسعة أحزاب سياسية منها أربعة أحزاب للمعارضة. وفي أوائل تشرين الأول/أكتوبر من هذا العام أجريت الانتخابات الرئاسية في أذربيجان. وكان هناك ستة مرشحين للرئاسة. وكما كان متوقعاً، حقق السيد حيدر علييف نصراً مدوياً.

وفي العام الماضي، وفي إطار إصلاح القضاء اعتمدت الهيئة التشريعية في البلد قانونين هامين: قانون المحاكم والقضاء، وقانون المحكمة الدستورية. وقد الاعتماد الآن قوانين تتعلق بانتخابات الحكم المحلي والمجالس البلدية والهيئات القضائية والإدعاء العام والشرطة وغير ذلك من المسائل.

وتحقق أيضاً نجاح باهر في إقامة اقتصاد السوق الحر الذي الوجهة الاجتماعية. ومما أنعش الاقتصاد تدفق الاستثمارات الأجنبية ونمو التجارة الخارجية وإبرام العقود النفطية والنجاح في خصخصة المؤسسات الصغيرة، والإصلاح الزراعي.

وأعود إلى موضوع التعاون مع المنظمات الدولية فأعرب عن ارتياحنا لأن جمهوريات أخرى كانت تابعة

في البرلمانات الوطنية توفر زخماً مهماً للتغيير هذا الوضع. وقد أسفرت انتخاباتنا الوطنية الأخيرة التي أجريت في أيلول/سبتمبر من هذا العام عن زيادة في عدد النساء في برلماننا. وتبيّن هذه النتائج أنه بينما لا تزال نسبتهن منخفضة فإن مشاركة المرأة في عملية اتخاذ القرارات في بلدي قد ازدادت.

ونرى أن إنشاء المجالس المحلية ومشاركة المرأة في هذه المجالس أدت إلى زيادة تمثيل المرأة في برلماننا.

واسمحوا لي أن اختتم بتوجيه الشكر إلى الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي على كلمته. ويظل التزام مالطة إزاء الاتحاد مؤكداً. ونحن نتعزز بأننا من بين العدد الكبير من البلدان التي قدمت مشروع القرار المعروض على الجمعية العامة.

السيد أليسكروف (أذربيجان) (ترجمة شفوية عن الروسية): يشرفني جداً أن أتحدث أمام هذا الجمع النيابي الموقر. وأغتنم هذه الفرصة لربط الموضوع الذي ناقشه اليوم بالأحداث التي تقع في بلدي.

فمنذ حصول أذربيجان على استقلالها شرعت في إقامة دولة علمانية ديمقراطية على أساس سيادة القانون، وفي تطبيق اقتصاد السوق. وهي في سياستها الخارجية وقد نبذت خيار ضمان مصالحها على حساب مصالح الآخرين - تقيم علاقاتها مع جميع البلدان على أساس التعايش السلمي وتوازن المصالح وحسن الجوار واحترام سيادة الآخرين وعدم التدخل في شؤونهم الداخلية.

ومنذ استقلال أذربيجان أصبحت عضواً في منظمات دولية عديدة كالأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والتعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود، وعدد من المنظمات الأخرى. وللمشاركة في أعمال هذه المنظمات فاصلة كبيرة للدول الفتية التي تجري الإصلاحات الديمقراطي. ونحن ندرس الآن خبرات الدول الأخرى ونوجه جهودنا نحو مواكبة تطلعاتنا للقواعد والمعايير القانونية الدولية. ومن الأمثلة الحية على هذه السياسة إلغاء عقوبة الإعدام في أذربيجان، وهو حدث لا سابقة له في الشرق أجمع.

كافحة في تعزيز السلام والتعاون، وسيسهم خاصة في دعم أهداف الأمم المتحدة.

وينبغي اعتبار التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي إحدى حتميات العصر، وهو ما تأكّد من جديد بالتفاعل الآخذ في التزايد بين المنظمتين، وانعكّس في اتفاق التعاون الموقع عام ١٩٩٦ بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي، وفي قرار الجمعية العامة ٧٥٢.

في السنوات الأخيرة تعزز التعاون بين المنظمتين بشكل ملحوظ، مع التركيز بصفة خاصة على مجالات مثل توطيد الديمقراطية، واحترام حقوق الإنسان، وضمان السلام والأمن، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية وما إلى ذلك.

ونرحب بالتطوير المتواصل للروابط بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي، التي ينبغي أن تتخذ شكلًا ملموسًا يجسد التفاعل العملي بينهما، في مؤتمر رؤساء البرلمانات الوطنية المزمع عقده في عام ٢٠٠٠، في مقر الأمم المتحدة بنيويورك.

السيد مينوفيسي - تريكل (أندورا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): سنتعتمد اليوم مشروع قرار يتعلق بالتعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي، يرحب، ضمن جملة أمور، بمبادرة الاتحاد البرلماني الدولي لعقد اجتماع في مقر الأمم المتحدة لرؤساء البرلمانات الوطنية، بمناسبة عقد الجمعية الألفية في عام ٢٠٠٠. وبلدي الذي يضم واحداً من أقدم البرلمانات في أوروبا - "المجلس العام" الذي أسس في عام ١٤١٩ - يرحب بذلك الحدث السعيد. ففي وقت اكتسبت فيه الصور التي تنقلها وسائل الإعلام كل هذه الأهمية، ما من شك في أن المغزى الذي يرمز إليه اجتماع فرعي السلطة - التشريعي والتنفيذي - معاً على عتبة الألفية الثالثة، ليؤكد مجدداً التزامهما بالمنظمة التي وضعت فيها كل شعوب العالم آمالها، سيوفر دفعة قوية للأمم المتحدة.

(تكلم بالإنكليزية)

وفي الوقت الذي أصبحت فيه العولمة واقعاً لا مفر منه في كل ركن من أركان العالم؛ وعندما تعاني معاً اقتصادات تبعد الشقة بينها آلاف الأميال، من آثار أزمة

للاتحاد السوفيتي السابق، وخاصة جمهورية أرمينيا، أصبحت هي الأخرى أعضاء في هذه المنظمات. وأرجو أن تساعدنا مشاركة بلداننا في الهيئات العالمية والأوروبية على إيجاد سبيل لتسوية مشاكلنا الثنائية. وفي هذا الصدد، ومع مراعاة مشاكلنا الإقليمية، أود أن أشير بوجه خاص إلى أهمية تنفيذ المبادئ الواردة في وثيقة هلسنكي الختامية لعام ١٩٧٥ المتعلقة بحربة حدود الدول وسلامة أراضيها.

وأنا واثق أيضاً أن التعاون بين المنظمات الدولية ضروري لحل سلسلة كاملة من المشاكل التي تنشأ أثناء المنازعات الإقليمية، وأهمها تلك المتعلقة بمكافحة الإرهاب ومنع النقل غير المشروع للأسلحة الذي يؤثر تأثيراً مباشراً على منطقتنا.

ولرغبي في عدم استنفاد صبر الجمعية العامة لن أطيل الحديث عن مشاكلنا الداخلية وأهمها المشكلة القائمة في منطقة ناغورني كاراباخ بأذربيجان. فاسمحوا لي فقط أن أقول إنه على الرغم من قرارات الأمم المتحدة الأربع - التي اعتمدت أولها في عام ١٩٩٣ - التي طالبت بالانسحاب الفوري والكامل وغير المشروط للقوات المسلحة الأرمنية من جميع الأراضي المحتلة في أذربيجان، ورغم قرارات مؤتمر قمة لشبونة في عام ١٩٩٦ لا يزال إلى اليوم ٢٠ في المائة من أراضينا يحتله بلد مجاور، ومن بين سكان أذربيجان هم ٧,٥ مليون نسمة تحول أكثر من مليون إلى لاجئين ومشردين داخلياً.

ومع ذلك، فقد عقدنا العزم على أن نواصل البحث عن تسوية سلمية للنزاع، وأن ندافع بقوة، في الوقت ذاته، عن سلامتنا الإقليمية. وهذا هو السبب في أننا نرى أن دعم المنظمات الدولية في هذه الأمور يتسم بأهمية قصوى. فلا يجوز أن نسمح بأن تنشأ في العلاقات الدولية سابقة تنتهك فيها السلامة الإقليمية للدول أو تقطع أوصالها بسبب القصور الصارخ في الامتثال للمعايير الدولية.

وبالنسبة للبند قيد المناقشة، نرحب بأذربيجان بقيام تعاون وثيق بين المنظمات الدولية، وفي هذه الحالة بين الاتحاد البرلماني الدولي والأمم المتحدة. فنحن نؤمن بأن هذا التعاون سيسهم في ضمان المشاركة الواسعة للدول

البرلمان الأندوريون، من جميع الأحزاب، على حضور هذه الاجتماعات، مؤكدين بذلك التزام بلدنا بتعزيز الشفافية الالزامية لصحة المنظمة في المستقبل.

(تكلم بالاسبانية)

ولقد أيدت إمارة أندورا على نحو قاطع لا لبس فيه مشروع القرار الذي أوشكنا على اعتماده بشأن التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي. وأثناء عملية تسجيل أسماء مقدمي مشروع القرار هذا، التي قادتها بنجاح كبير جارتانا إسبانيا، عمل وفد بلدي بنشاط لضمان أن يحظى مشروع القرار بأوسع قبول ممكن.

ونود اليوم أن نثني على أولئك الذين يعملون بدأب وثبات على تكثيف التعاون بين الحكومات والبرلمانات في ساحة الأمم المتحدة الدولية. ونثني بصفة خاصة على السيد ميفيل أنجييل مارتينيس الذي يقود الطريق للاتحاد البرلماني الدولي بكل حزم، وبروحه المرحة وتفاؤله الذي لا يكل؛ والسيد بيير كورنيون الذي قاد المراحل الأولى للتعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي؛ وخلفه، السيد اندرس ب. جونسون، الذي أكد من جديد رغبة منظمته الصادقة في التواجد المتزايد في نيويورك. ولهم جميعاً أن يعلموا دوماً على دعم أندورا.

السيد كولبي (النرويج) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): إن المنظمات الدولية عليها، مثل غيرها، أن تكيف نفسها مع عالمنا المتغير. وحكومة بلدي ترحب بمبادرة الأمين العام بتكييف الأمم المتحدة مع تحالف عالمي جديد يتألف من الحكومات والمجتمع الدولي والبرلمانيين.

إن اتفاق التعاون الموقع، في عام ١٩٩٦، بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي يوفر للبرلمانات فرصة للاشتراك بصورة أكثر نشاطاً في أعمال الأمم المتحدة. ونرى أن إضافة بعد برلماني في تخطيط عمل الأمم المتحدة في المستقبل ليس من شأنه فحسب أن يفيد أنشطة المنظمة، بل من شأنه أيضاً أن يعزز فهم مبادئ الأمم المتحدة ومدى أهمية مقرراتها.

هذا علاوة على أن الكثير من القضايا السياسية الراهنة لا يمكن قصرها على بلد بعينه. والبرلمانات

محلية؛ وعندما يستطيع سكان أولان باتور أن يناقشوا الأحداث الراهنة عبر شبكة الإنترنت مع سكان أندورا لا فيبيا أو بوينس آيرس أو كيب تاون؛ وفي وقت لم تعد فيه الملابس التي نرتديها أو الطعام الذي نأكله أو الكتب التي نقرؤُها تنتمي إلى مناطقنا المجاورة، وإنما إلى المجتمع العالمي الذي تتحول إليه البشرية بخطى متسارعة؛ وفي هذا الوقت الذي أصبحت فيه العلاقات الاقتصادية والسياسية الدولية شديدة التعقد، يتعين على حكومات الدول ذات السيادة أن تستوعب كما هائلاً من المعلومات الجديدة، وأن تنشئ الهيأكـل المهيأة للتعامل مع القرية العالمية الجديدة. والبرلمانات أيضاً أخذت تتبع هذا المسار، وباتت لزاماً عليها كذلك أن تكيف أساليبها لجمع المعلومات، وأحياناً علاقاتها اليومية التقليدية مع فروع الحكم التنفيذية كل حسب اختصاصه.

عاد الرئيس إلى معقد الرئاسة.

والبرلمانيون في المجتمعات الديمقراطيـة التـمثـيلـية، إذ يعبرون عن إرادة الشعب الذي انتخبـهم بـحـرـيةـ، يـجبـ أنـ يـكونـ تحتـ تـصـرـفـهمـ، وـفيـ إطارـ الفـصـلـ الصـحـيـ بينـ السـلـطـاتـ الـذـيـ يـحـافـظـ عـلـىـ فـلـسـفـةـ الزـواـجـ وـالـضـوابـطـ،ـ الأـدـواتـ وـالـمـعـلـومـاتـ الـمـتـقـدـمـةـ الـتـيـ تمـكـنـهـمـ منـ مـسـاـيـرـ الـعـالـمـ الـمـتـرـابـطـ الجـدـيدـ الـذـيـ تـعـيـشـ فـيـهـ،ـ وـالـاـتـحـادـ الـبـرـلـامـانـيـ الـدـولـيـ يـوـفـرـ لـبـرـلـامـانـاتـ الـعـالـمـ سـبـيـلاـ لـكـيـ يـتـعـرـفـ كـلـ مـنـهـاـ عـلـىـ الآـخـرـ بـصـورـةـ أـفـضـلـ وـيـتـفـاعـلـ مـعـهـ وـيـتـعـلـمـ مـنـ تـجـارـبـهـ،ـ وـتـواـجـدـ الـاـتـحـادـ وـسـمـاعـ صـوـتهـ عـلـىـ نـحـوـ مـتـزـاـيدـ فـيـ الـأـمـمـ الـمـتـحـدـةـ،ـ سـيـتـيـحـانـ لـبـرـلـامـانـاتـ الـمـعـلـومـاتـ الـضـرـورـيـةـ الـتـيـ تـمـكـنـهـاـ فـيـ بـلـدـانـهـاـ مـنـ الـاستـجـابـةـ لـلـتـحـدـيـاتـ الـتـيـ تـواـجـهـهـاـ هـذـهـ الـمـنـظـمةـ وـخـاصـةـ فـيـ فـتـرـةـ الإـصـلاحـ هـذـهـ.

إن الأمم المتحدة تعاني من افتقار إلى الحضور في بلداننا. فأحياناً ما نبدو بعيدين كل البعد، في عالمنا اليومي بحوار النهر الشرقي في نيويورك، عن تقييم واستجابة متواصلين لأعمالنا من جانب البرلمـانـاتـ الـخـاصـةـ لـوـلـاـيـاتـنـاـ الـوطـنـيةـ.

وبالتالي، فإن الزيارة السنوية التي ينظمها الاتحاد البرلماني الدولي إلى مقر الأمم المتحدة، مبادرة ممتازة يجب علينا أن تشجعها. ومنذ بداية هذا التعاون الميمون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي دأب أعضاء

وتنطوي الاستراتيجية على الاعفاء من الديون من جانب الترويج، بالإضافة إلى تخفيف الديون المتفق عليه من أطراف متعددة في الحالات التي أقر فيها حل معمول الخروج من المأزق. ونحن نشجع البلدان الدائنة الأخرى على وضع ترتيبات مماثلة.

إن الأمم المتحدة يجب أن تكون في محطة عمليات متعددة تتناول قضايا العولمة، وينبغي، في هذا الصدد أن يكون بإمكانها أن تعول على موارد جميع الأطراف المعنية وخبرتهم. وتدعى حكومتي البرلمانيين والاتحاد البرلماني الدولي إلى ضم قواته إلى الأمم المتحدة وغيرها في جهد للاستفادة القصوى من الآثار الإيجابية لعملية العولمة وتخفيض جوانبها السلبية إلى الحد الأدنى.

إن مؤتمر رؤساء البرلمانات في عام ٢٠٠٠ سيوفر دعماً برلمانياً للجمعية الألفية للأمم المتحدة، التي ستكون فيها قضية العولمة قضية هامة، دون شك.

السيد شهيد (بنغلاديش) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
كان لي شرف المشاركة في مناسبات مختلفة نظمها الاتحاد البرلماني الدولي. وأعجبت بالعمل الذي تقوم به هذه المنظمة. فهي توفر محفلاً مفيدة جداً للبرلمانيين لتبادل الآراء والاستفادة من الحوار حول قضايا تمس المجتمع العالمي بأكمله. وتعمل برلمانات البلدان المختلفة معاً على الصعيد الدولي من خلال الاتحاد البرلماني الدولي.

لقد قام الاتحاد البرلماني الدولي بعمل كثير له صلة بالأمم المتحدة. فمساهمات الاتحاد البرلماني الدولي في قضايا مثل السلم والأمن والديمقراطية والتنمية وحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين تكمل عمل الأمم المتحدة حول هذه القضايا وتدعم هذا العمل. ولذلك فإن وجود تعاون وعلاقات عمل ممتازة بين الاتحاد البرلماني الدولي والأمم المتحدة يتزايد أهمية.

ويسعدنا أن نلاحظ تزايد التفاعل بين الاتحاد البرلماني الدولي والأمم المتحدة منذ إبرام اتفاق التعاون بين هاتين المنظمتين في عام ١٩٩٦. وقد أدى فتح مكتب الاتصال التابع للاتحاد البرلماني الدولي في نيويورك، في شهر آذار/مارس من العام الحالي إلى تيسير العملية بدرجة كبيرة. وتحتاج المجتمعات السنوية للاتحاد البرلماني الدولي بالأمم المتحدة، مثل الاجتماع المعقود يوم الاثنين الماضي،

والبرلمانيون في كل أنحاء العالم يحتاجون إلى استكمال منظورهم الوطني التقليدي بمنظور دولي.

وتقرير الأمين العام (A/53/458) بشأن التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي، يبين أن الاتفاق الإطاري يجري تنفيذه من خلال أنشطة مضمونة وهامаً. وبفضل الدعم الذي يقدمه الاتحاد البرلماني الدولي في مجالات مثل منع النزاعات وحقوق الإنسان وتعزيز الديمقراطية التعديلية، زادت فعالية وأهمية أنشطة الأمم المتحدة في هذه المجالات.

وأود، بصفة خاصة، أنأشيد بالاتحاد البرلماني الدولي لما قدمه من دعم تقني قيم إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في جهوده الرامية إلى تعزيز الديمقراطية وتقدير المؤسسات الديمقراطية في البلدان النامية. فدعم العمليات الديمقراطية هو في الواقع أداة أساسية للأمم المتحدة في الوفاء بولاليتها في مجالات السلام والأمن والتنمية الاقتصادية.

إن برنامج الأمم المتحدة يشمل بعض الشواغل الحالية الملحة. فخلال دورة السنة الحالية للجمعية العامة جرت مناقشة مسألة اقتصاد عالمي متظور وحيد فالأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة، تبين بوضوح أننا بعيدون عن فهم شدة تأثير قوى العولمة. ومن الواضح أيضاً أنه يلزم تعزيز النظام المتعدد الأطراف الذي يتصدى لعدم الاستقرار الراهن في الاقتصاد العالمي. وترى حكومتي أن الوقت قد حان لإعادة النظر في الدور الذي تقوم به المؤسسات الدولية القائمة في هذا الصدد. هناك أيضاً حاجة ملحة إلى تدابير مبتكرة للتأثير على أنشطة المضاربة في الأسواق المالية.

وترى حكومتي أن التحديات العاجلة في مواجهة الأضطراب المالي مهمة، غير أن هذا لا ينفي أن يؤدي إلى الحد من تركيز الاهتمام على جهود التنمية الطويلة الأجل في البلدان ذات الدخل المنخفض.

بالإضافة إلى ذلك، هناك أزمات اقتصادية لا تكاد تصل إلى العناوين الرئيسية للصحف: منها الأزمات التي يسببها عبء الديون الثقيل لعدد كبير من أفراد البلدان. لقد عرضت حكومتي مؤخراً استراتيجية شاملة لتخفيف عبء الديون على أفراد البلدان، والبلدان المثقلة بالديون.

٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨. وهو يمثل مواصلة التعاون بين الاتحاد البرلماني العالمي والأمم المتحدة.

ونرحب أيضاً بالاجتماع الثلاثي المقترن لممثلي البرلمانات والحكومات والمنظمات الحكومية الدولية لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ نتائج مؤتمر القمة للتنمية الاجتماعية. وسوف يوفر فرصة للبرلمانيين تكثيف فكرة واضحة عن الأهداف المحققة والعمل الذي ما زال يتطلب القيام به.

وأود، خاتماً، أن أذكر أتنا، ونحن نستعد للألفية الجديدة، فإن استمرار التعاون بين المنظمتين سيساعدنا على إيجاد سبل لمواجهة التحديات الراهنة. ونرى، في هذا السياق أن مؤتمر الاتحاد البرلماني الدولي لرؤساء البرلمانات الوطنية المقترن عقده في عام ٢٠٠٠ مبادرة مشكورة. وما يزيد من فائدته أنه يعتزم عقده بفرض توفير الدعم البرلماني للجمعية العالمية المقترنة التي سوف تعقدها الأمم المتحدة.

السيدة أريستانيكوفا (казاخستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): باسم وفد كازاخستان، أود أن أعرب عن امتناننا للأمين العام للتقرير الذي أعدده عن التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي.

وأود أيضاً أنأشكر السيد إينوسينسيو آرياس، الممثل الدائم لاسبانيا لدى الأمم المتحدة، على عرض مشروع القرار A/53/L.12، الذي تشارك كازاخستان في تقديمه.

ويلاحظ وفد بلدي بارتياح التقدم المحرز في توثيق التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي منذ أن جرى التوقيع على اتفاق التعاون بين المنظمتين في ٢٤ حزيران/يونيه ١٩٩٦. والمعلومات الواردة في تقرير الأمين العام عن الخطوات والإجراءات الملحوظة المتخذة في إطار التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد تقوم دليلاً على هذا التقدم. وفي هذا الصدد، يؤيد وفد كازاخستان تمام التأييد التطورات الإيجابية في العلاقات فيما بين الأمم المتحدة والاتحاد، التي أشار إليها البرلمانيون في مؤتمر الاتحاد المنعقدين هذا العام في ويند هووك وموسكو.

بالغة الأهمية أيضاً في زيادة تفهمنا للقضايا التي تتناولها الأمم المتحدة.

وأشكر الأمين العام على تقريره الشامل عن التعاون بين الاتحاد البرلماني الدولي والأمم المتحدة. فقد حدد المجالات الرئيسية التي كان التعاون فيها مثمرة بدرجة قائمة.

ونشعر بالتشجيع للدور الداعم للاتحاد البرلماني الدولي لأنشطة الأمم المتحدة الرامية إلى تعزيز السلام والأمن على الصعيد العالمي، وعلى وجه الخصوص، دوره في منع الصراعات وجهوده للحصول على حظر عالمي على الألغام الأرضية المضادة للأفراد.

وفي مجال تعزيز الديمقراطية التمثيلية، جمع الاتحاد البرلماني الدولي خبرة كبيرة. فالإعلان العالمي الخاص بالديمقراطية الذي اعتمدته الاتحاد في عام ١٩٩٧ يلخص بإيجاز، عناصر الديمقراطية ومعاييرها. ويمكن أن تستفيد الأمم المتحدة من خبرة الاتحاد البرلماني الدولي في بناء المؤسسات من خلال الخدمات الاستشارية والمساعدة التقنية للبرلمانات الوطنية وتعزيز التعاون فيما بين البرلمانات. ويستطيع الاتحاد البرلماني الدولي أيضاً أن يساهم بصورة فعالة في إدماج منظور الجنسين في عمل الأمم المتحدة بشأن تحسين الإدارة وزيادة تمثيل المرأة في مجال السياسة وصنع القرارات، وفعالية هذا التمثيل.

وينبغي أن تنظر المنظمتان أيضاً في سبل ووسائل مواصلة زيادة تعاونهما في ميدان حقوق الإنسان. ومن المسائل التي يمكن أن يتم فيها تعاون فعال مسألة تنفيذ الآليات الدولية لحقوق الإنسان على الصعيد الوطني. وعلى البرلمانيين، بصفتهم مشرعين، القيام بدور رئيسي في هذا الصدد. ومن القضايا الأخرى التي يمكن أن يجري بشأنها تعاوناً مفيدة تعزيز الحق في التنمية.

إن التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة مجال يمكن أن يجري فيه تعاون فعال بين الاتحاد البرلماني الدولي ووكالات الأمم المتحدة. ونرحب بالمؤتمر البرلماني المتخصص المعنى بمسألة تحقيق أهداف قمة الأغذية العالمية من خلال استراتيجية التنمية المستدامة، المقرر عقده في الفترة من ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر إلى

وكازاخستان" التي نظمها الاتحاد بمشاركة منظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسيف).

وكان من دلائل النفوذ المتزايد لказاخستان في الاتحاد البرلماني الدولي انتخاب رئيس لجنة المسائل البيئية واستخدام الطبيعة في المجلس - وهو المجلس النيابي في كازاخستان - لعضوية لجنة التنمية المستدامة في المؤتمر السابع والتسعين للاتحاد المنعقد في سيلول. وانتخب مثل آخر من برلمان كازاخستان ممثلاً إقليمياً لمجموعة بلدان وسط وشرق أوروبا في انتخابات لجنة التنسيق للبرلمانيات في مؤتمر الاتحاد في موسكو.

وتعزز الإصلاحات السياسية والاقتصادية الجارية في كازاخستان تدعيم تعاوننا مع الاتحاد. وقد أعلن برلمانيون أكثر من مرة من على المنابر الدولية للاتحاد عزم كازاخستان علىمواصلة حركتها التقدمية صوب اقتصاد السوق والمجتمع الديمقراطي، مما يعطي مغزى حقيقياً لحقوق المواطنين وحربياتهم. ورحب الاتحاد البرلماني العالمي بإحاطته علمًا بأن كازاخستان طرف في ١٨ معاهدة متعددة الأطراف في مجال حقوق الإنسان، بما فيها اتفاقيات الأمم المتحدة ضد التعذيب، وبشأن القضاء على التمييز العنصري، وبشأن منع جريمة القتل الجماعي، وبشأن القضاء على التمييز ضد المرأة، وتم التصديق عليها جميعاً في عام ١٩٩٨.

ويؤكد وفد كازاخستان في البيانات التي يدلي بها في مؤتمرات الاتحاد ولجانه دور البرلمانيين الهام في التشجيع على حل المشاكل العاجلة المتعلقة بحفظ السلام والأمن الدولي، وبالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويركز دائمًا على الحالة الحرجة في منطقتنا بحر آral وأراضي التجارب النووية السابقة في سيميبالاتينسك، وال الحاجة إلى اتخاذ تدابير طارئة لإنقاذهما من الأزمة البيئية القاسية للغاية التي تحقق بهما.

ومن بين المجالات الهامة التي تتعاون الأمم المتحدة فيها تعاوناً وثيقاً مع الاتحاد تعزيز الديمقراطية التمثيلية. وفي هذا الصدد، أود أن أذكر أن قيادة كازاخستان تتخذ الآن خطوات لبناء دولة ديمقراطية يحكمها القانون، وأنه مما لا شك فيه أن ذلك يعزز تدعيم تعاون كازاخستان مع الاتحاد.

ومن يؤكد أيضاً التدابير التي يقوم بها الاتحاد، بالتعاون الوثيق مع الأمم المتحدة، بغية تعزيز السلم والأمن، والتنمية المستدامة، ومراعاة حقوق الإنسان، والحكم الرشيد، والديمقراطية التمثيلية. كما أن الأنشطة المشتركة التي تتم بالتعاون بين المنظمتين مثل رابع على تدعيم التعاون بين الأمم المتحدة والمجتمع المدني.

والاتحاد، الذي يضم في عضويته برلمانات ١٣٧ بلداً من بلدان العالم، لديه قدرة كبيرة على تقديم المساعدة التقنية والخدمات الاستشارية للبرلمانات الوطنية. وتتوطد عرى التعاون بين الاتحاد وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، ومنظمة العمل الدولية، وغيرها من المنظمات. ويستمر تطوير مفهوم التعاون بين البرلمانيات والحكومات على الصعيد الدولي، المنصوص عليه في اتفاق التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد. وقد يسر ذلك كثيراً افتتاح مكتب اتصال الاتحاد بالأمم المتحدة في نيويورك في آذار/مارس ١٩٩٨.

ونرى أن عقد مؤتمر رؤساء البرلمانيات الوطنية عام ٢٠٠٠ يوفر دافعاً إيجابياً لمشاركة المجتمع المدني مشاركة فعالة في الأنشطة الدولية وكما يبين الأمين العام في تقريره، فإن العزم معقود على أن يكون عقد هذا المؤتمر مقترباً مع الجمعية الألفية المقترحة التي تعقدها الأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، وأن يقدم الدعم البرلماني لها.

ومنذ أن أصبحت كازاخستان عضواً في الاتحاد البرلماني الدولي وهي تضطلع بانتظام بدور نشط في جميع المؤتمرات والمحافل والأنشطة الأخرى التي تقام في إطار الاتحاد ولجانه. فشارك رئيس مجلس الشيوخ في برلمان كازاخستان في أعمال المؤتمر الـ٩٧ للاتحاد بوصفه رئيساً لوفد الجمعية البرلمانية الدولية للبلدان الأعضاء في كممثل الدول المستقلة. وشارك أعضاء برلمان كازاخستان في مؤتمر الاتحاد الخاص بال التربية، والعلم، والثقافة، والاتصالات المتعدد في باريس، وفي مؤتمر الشراكة بين الرجل والمرأة في السياسة في نيودلهي، وفي محفل البرلمانيين في نيويورك، وفي الحلقة الدراسية الدولية المعروفة "تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة بشأن حقوق الطفل في آسيا الوسطى".

البرلمانات الوطنية على الصعيد الدولي داخل الاتحاد
البرلماني الدولي سيؤدي دورا هاما في تحقيق مقاصد
الأمم المتحدة.

ووفدي مقتنع بأن اعتماد مشروع القرار A/53/L.12 المعنون "التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي"، المطروح أمامكم للنظر فيهاليوم، من شأنهمواصلة التقدم في مجال التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي وتعزيز ذلك التعاون.

واسمحوا لي في هذا الصدد، أن أعرب عن أملني في أن يعتمد مشروع القرار بتوافق الآراء.

السيد ابراهيم (إندونيسيا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): إنه لشرف عظيم لوفدي حقاً أن يتكلّم مؤيداً التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي، وهذا التعاون بين الاتحاد البرلماني الدولي، الذي يمثل لب الأمم أي شعوبها - والأمم المتحدة، التي يتّألف أعضاؤها من دول، ينبغي اعتباره ضرورة حتمية.

نحن نقترب من نهاية هذه الألفية التي رحينا خلالها بانتهاء الحرب الباردة وداعبتنا الآمال الكبار، ورأينا إمكانية إقامة نظام عالمي أكثر استقراراً وأمناً، وتهيئة الرفاهية على الصعيد العالمي. إلا إنه كان من دواعيأسفنا وخيبة أملنا أن نجد عشية قرن جديد أننا قد عجزنا عن تحقيق تلك الآمال النبيلة، وأن النظام العالمي قد اقسم بالعديد من الصراعات، وأن المعاناة التي لا تتحتمل قد استمرت في أنحاء كثيرة من العالم. وعلاوة على ذلك، فإن قوة العولمة الرهيبة، المدفوعة بالعلم والتكنولوجيا، لم توحد صفواف البشرية لكي تشن هجوماً حاسماً على المشكلات المستمرة في عصرنا بانتظام، بل استخدمت لتحقيق مصلحة القوي على حساب الضعيف، الأمر الذي أدى إلى توسيع الهوة الفاصلة بين العالم المتقدم والعالم النامي. وقد ازدادت الحالة تعقيداً بفعل الانقسام العالمي الذي يقف على حافة الانكمash في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على السواء. وعلى ضوء هذه الحقائق الصارخة التي لا ينكرها أحد، ينبغي تعزيز التعاون بين الاتحاد البرلماني الدولي والأمم المتحدة. وهما منظمتان لكل منها طابعه الفريد وخصائصه المميزة. وفي هذا الإطار يسعدنا أن نلاحظ من واقع تقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة A/458/53 أن

وفي ٣٠ أيلول/سبتمبر من هذا العام، اقتراح السيد نور سلطان نزار بايف، رئيس جمهورية كازاخستان، في خطابه للشعب، برنامجاً عريضاً لإضفاء الطابع الديمقراطي على النظام السياسي في البلد، بما في ذلك، ضمن تدابير أخرى، التفاعل الواضح بين السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية، والزيادة الكبيرة في دور البرلمان بمجلسيه والأحزاب السياسية، وتدعم عزم مسؤولية الحكومة، وتدعم عزم النظام القضائي. وبناءً على ذلك، قدم للبرلمان مشروع قانون بشأن إدخال تعديلات وإضافات على دستور جمهورية كازاخستان، واعتمد في ٧ تشرين الأول/أكتوبر بعد مناقشات طويلة في البرلمان. وسبق اعتماد هذا القانون عمل مكثف في لجان مجلس برلمان كازاخستان، وهما مجلس الشيوخ والمجلس.

وبموجب أحكام هذا القانون، وعملاً على تحقيق المشاركة الكاملة في الانتخابات لكل الأحزاب السياسية في كازاخستان، وإتاحة الفرصة للمواطنين ليشاركونا مشاركة كاملة في العملية السياسية، وإدخال ممثلي الأحزاب السياسية في عضوية المجلس النيابي، تقرر زيادة أعضاء المجلس إلى 77 نائباً.

وتمشيا مع زيادة عدد أعضاء المجلس تقرر أيضاً زيادة عدد أعضاء مجلس الشيوع، وهو المجلس الأعلى في البرلمان. وضماناً لاستقرار سلطة الدولة، تقرر زيادة مدة عضوية النواب في المجلس إلى خمس سنوات، وعضوية النواب في مجلس الشيوخ إلى ست سنوات.

كما تنص صيغة الدستور الجديدة، إلى جانب ما أدخل عليه من إضافات وتعديلات، على معايير ديمقراطية مثل إقامة نظام نسبي للانتخابات البرلمانية يقوم على مبدأ الأغلبية المختلطة؛ وإلغاء الشرط الذي يقضي باشتراك أكثر من ٥٠ في المائة من الناخبين في الانتخابات؛ وتنفيذ عدد من التدابير لتعزيز الرفاهية البرلمانية على أعمال أعضاء الحكومة؛ وإدخال نظام المحلفين، وإقرار المعايير الديمقراطية في نشاط المجلس القضائي الأعلى؛ وإمكانية انتخاب قادة الهيئات التنفيذية المحلية.

واعترافاً بتعاظم دور الاتحاد البرلماني الدولي في تنفيذ أنشطة الأمم المتحدة، وتأكيداً لإخلاص كازاخستان مرة أخرى لمقاصد ميثاق المنظمة ومبادئه، أود أن أعرب عن اعتقادنا بأن مواصلة التعاون المثمر الفعال بين

توفير موارد كافية للأمم المتحدة كي تضطلع بالمهام المنطة بها. ولا يمكن أن تكون الإصلاحات مجرد ممارسة قائمة على خفض التكاليف. وفي هذا الإطار، يشير وفدي إلى أن مؤتمرات عديدة للاتحاد البرلماني الدولي قد دعت المجتمع الدولي إلى تزويد الأمم المتحدة بما يلزم من موارد مالية وبشرية وتقنية. ويراد هنا أمل عظيم في تلبية هذه النداءات في المستقبل غير البعيد.

وختاماً، أود أن أعرب عن ارتياح وفدي إزاء المرحلة الراهنة التي بلغها التعاون القائم بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي. ونحن نتوقع أن يتضاعف هذا التعاون ويتعزز أكثر من ذلك في السنوات المقبلة. وأود أن أؤكد للجمعية العامة أن إندونيسيا ترغب بكل قوة في أن تؤدي دورها في هذه العملية. وفي هذا السياق يود وفدي أن يوصي الجمعية العامة بالموافقة بالإجماع على مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/53/L.12.

السيد سومافيا (شيلي) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): أحياناً ما نواجه في الجمعية العامة مواقف شديدة الأهمية لا تلقى كل ما تستحقه من اهتمام سياسي أو من اهتمام الرأي العام خارج هذه القاعة. وهذه الجلسة مثال على ذلك.

ولهذا السبب أردت أن أكون هنا بشخصي لكي أعرب بالنيابة عن حكومة شيلي وعن جميع الأحزاب السياسية الممثلة في الكونفرس الوطني عن تأييدنا غير المحدود للاتحاد البرلماني الدولي.

ومنذ سنوات، يحس الكثيرون منا في الأمم المتحدة أن العلاقات مع الاتحاد البرلماني الدولي ينبغي أن تكون أوثق، بل إننا نؤمن بأن الاتحاد البرلماني الدولي يستحق مركزاً خاصاً تمشياً مع مكانته بوصفه المنظمة العالمية الوحيدة للبرلمانات التي تمثل ليس فقط أعضاء البرلمانات بل أيضاً المؤسسات البرلمانية المنشأة بموجب دساتيرنا.

إن هذه المبادرة بعيدة النظر، وقد قام بوضع التصور لها في عام ١٨٨٩ ولIAM راندال كريمر وفردريك باسي، الحائزان على جائزة نوبل للسلام، وقد نمت المبادرة منذ ذلك الحين لتصبح اتحاداً يمثل أكثر من ١٠٠ برلمان وطني منتخب ديمقراطياً. وعلى المستوى السياسي، تمثل هذه

المنظمتين قد اضطلعتا خلال السنتين الماضيتين بعدة إجراءات مشتركة يعزز بعضها بعضاً في مجالات مختلفة.

ورغم ذلك، فإن إمكانيات تعزيز التعاون بينهما إمكانيات ضخمة. وقد حدد التقرير مجالات معينة تستحق أن ننظر فيها جدياً - ولا سيما تعاوننا على تعزيز السلام والأمن، والديمقراطية النيابية، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة. وأحد الطرق المؤدية إلى تحقيق هذه الأهداف يتمثل في متابعة مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية، واجتماعات قمتها، وتنفيذ استنتاجاتها ووصياتها.

ويتطلب نهجنا المؤدي إلى القرن الحادي والعشرين التعاون المحقق للمنفعة المتبادلة والقائم على الحوار والتفاوض. وثمة حاجة إلى إحياء قنوات الحوار بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية. وينبغي للمجتمع الدولي أن يجدد التزامه بخطبة التنمية، وأن يستجيب للقضايا الهامة المتصلة بالتقدم الاجتماعي والاقتصادي، استجابةً أفعل من ذي قبل. ورغم أن هذا النهج قد يبدو في بادئ الأمر مفيناً للبلدان النامية، فإن إحداث تغييرات إيجابية في مستوى رفاه الشعوب في البلدان النامية، سيكون في الأجل الطويل محققاً لمصلحة المجتمع الدولي ككل.

والحوار والتفاوض ضروريَا كل الضرورة لتحقيق مصالحتنا المشتركة. ومن الأمور الحيوية التي تضمن التنمية السلسة المحققة لرفاه الشعب، السعي لإرساء الديمقراطية بالاستناد إلى المبادئ العالمية وإحداث التغيير على الصعيد الوطني على أساس خلفية البلد الثقافية ومستوى تقدمه. وبوسع الأمم المتحدة عندما تعتمد هذه النهج أن توفر المحفل اللازم في إطار نموذج يقوم على المساواة بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، فضلاً عن وكالات الأمم المتحدة نفسها، في مجال الاشتراك والتمثيل.

ومضاعفة التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي ضرورية لإيجاد أمم متحدة فعالة، نابضة بالحياة، حديثة ومحسنة، تستجيب لشواغل الغالبية العظمى من أعضائها المتمثلة في البلدان النامية. ولذلك، تؤيد إندونيسيا المقترنات والتدابير المقدمة مؤخراً، التي ينظر فيها المجتمع الدولي لأجل إحياء المنظمة ومواصلة تعزيزها. بيد أن الإصلاحات لا يمكن أن تكون بدلاً عن

ولاحظت الرسالة أيضاً أن علينا أن "نوفق بين ... شواغل الإنصاف وشواغل الكفاءة".

وبعد مرور أكثر من ثلاثة أعوام على مؤتمر كوبنهاجن، يتضح للأسف أن كل ما قيل هناك عن أخطار العولمة الجامحة قد أخذ يتحقق، ومن أجل المستقبل، من الضروري ألا نكرر أخطاء الماضي. وفيرأيي، فإن الشيء الأهم هو أن نقر بأنه لن تكون لأية وكالة أدنى فرصة وهي تعمل بمفرداتها في المنظومة المتعددة الأطراف، بتفسيرها الخاص للأزمة وبمقترناتها الخاصة لحلها، في تثبيت استقرار الحالة الاقتصادية والاجتماعية القائمة في العالم. ولا يمكننا أن نظل نقترح حلولاً قطاعية لمشاكل متربطة وهيكيلية ومنهجية. فالأمر هو علىعكس من ذلك، إذ لن توجد الحلول إلا برؤية شاملة ومتكلمة. يجب أن توضع على الطاولة طائفة كاملة من الأفكار التي تعبر عن مجالات اهتمام الجميع. فيعرب صندوق النقد الدولي عن شواغله المالية، ويعرب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي عن الحاجات الإنمائية، وتعرب منظمة التجارة العالمية عن بعد التجاري الذي يدخل في نطاق مسؤوليتها، وتعرب منظمة العمل الدولية عن الحاجة إلى المزيد من فرص العمل وإلى وظائف أفضل وإلى الأمان الشخصي.

وفي ذلك السياق، فإن بعض الكلمات التي حظيت بشرف الإلقاء بها مخاطباً الاتحاد عندما اجتمع في كوبنهاجن لا تزال صالحة، فقد قلت:

"إن من أكبر التحديات التي تمثلها المهمة التشرعية الرفيعة التي تجسدوها كفالة أن يستجيب القانون للحاجات الاجتماعية المتغيرة، وأن يكون القانون أداة دينامية حديثة تستجيب لحاجات الناس، وأن يقود القانون نحو التغيير ويمهد له السبيل لا أن يصبح مصدراً للشلل والتقهقر."

وأود أن أتقدم بأربعة اقتراحات محددة، أولاً، ينبغي أن تشتمل الوفود إلى الجمعية العامة على المزيد من أعضاء البرلمانات. ثانياً، عقب انعقاد مؤتمر رؤساء البرلمانات الوطنية في سنة ٢٠٠٠، ينبغي أن يعقد اجتماع سنوي للاتحاد البرلماني الدولي كجزء من دورة الجمعية العامة، وأن يكون له جدول أعمال يبنو حسنة التوقيت يتافق عليها مع الأمين العام. ثالثاً، ينبغي أن نواصل تطوير

المبادرة آلاف الألاف من أعضاء البرلمانات، ووراءهم الملابين والملايين من الأصوات التي أدلي بها في عمليات اقتراع حرة. إن الاتحاد البرلماني الدولي يمثل معيناً لا مثيل له للتّمثيل الديمقراطي.

ونحن في الجمعية العامة لـنا الحق في أن ننفر بأـن الميثاق وقع باسمـنا "نحن شعـوب الأـمم المـتحـدة". إـلا أـنـا يجب أن نـقـرـ بأنـه حينـما تـسمـحـ الـظـرـوفـ السـيـاسـيـةـ، فـإـنـ هذهـ الشـعـوبـ تـقـومـ بـالـتـصـوـيـتـ سـنـةـ بـعـدـ أـخـرىـ فـيـ كـلـ رـكـنـ مـنـ أـرـكـانـ العـالـمـ لـاـنـتـخـابـ مـمـثـلـيـهاـ فـيـ الـبـرـلـانـمـانـاتـ الـوـطـنـيـةـ. وـفـيـ ضـوءـ ذـلـكـ، اـسـمـحـواـ لـيـ بـأنـ أـدـلـيـ بـتـصـرـيـحـ مـبـاـشـرـ وـلـكـهـ أـسـاسـيـ فـيـ رـأـيـيـ، وـهـوـ أـنـ الـأـمـمـ الـمـتـحـدـةـ لـمـ يـكـنـهاـ أـنـ تـعـالـمـ الـاـتـحـادـ الـبـرـلـانـمـانـيـ الدـوـلـيـ عـلـىـ أـنـهـ مـجـرـدـ مـنـظـمـةـ غـيرـ حـكـومـيـةـ مـثـلـ غـيرـهـاـ مـنـ الـمـنـظـمـاتـ الـأـخـرىـ. فـهـذـاـ المـوـقـفـ لـاـ يـمـكـنـ أـنـ يـصـمـدـ أـمـامـ التـحـلـيلـ السـيـاسـيـ الـعـقـلـانـيـ الـحـدـيـثـ. فـلـاـ يـشـكـ أـحـدـ فـيـ الطـابـعـ التـمـثـيليـ لـلـاـتـحـادـ، وـمـشـرـوـعـيـتـهـ لـاـ يـرـقـىـ إـلـيـهـ الشـكـ. وـهـوـ يـسـتـنـدـ إـلـىـ تـقـلـيدـ مـشـرـفـ. وـقـدـ أـنـشـئـ قـبـلـ قـيـامـ الـأـمـمـ الـمـتـحـدـةـ، بـلـ قـبـلـ عـصـبـةـ الـأـمـمـ. وـكـانـ أـوـلـ مـحـفـلـ دـائـمـ لـلـمـفاـوضـاتـ السـيـاسـيـةـ الـمـتـعـدـدـ الـأـطـرـافـ.

إن شيلي تشارك في هذه المناقشة لتدعم مشروع القرار المعروض على الجمعية العامة بشأن هذا البند. ولكننا هنا أيضاً لنتقول إنـا يجب أن نـتـفـكـرـ بـجـدـيـةـ فيـ مـرـكـزـ الـاـتـحـادـ فـيـمـاـ يـتـصـلـ بـعـلاقـتـهـ بـالـأـمـمـ الـمـتـحـدـةـ. وـيـبـغـيـ لـنـاـ أـنـ نـتـحـلـيـ بـالـإـبـدـاعـ وـالـخـيـالـ وـالـإـرـادـةـ السـيـاسـيـةـ لـتـمـكـنـ بـرـلـانـمـانـاتـ الـعـالـمـ مـنـ الـمـشـارـكـةـ فـيـ مـنـاقـشـاتـنـاـ بـالـكـرـامـةـ التـيـ تـخـولـهـاـ لـهـاـ طـبـيعـتـهاـ التـمـثـيلـيـةـ الـدـيمـقـراـطـيـةـ وـأـهـمـيـتـهاـ السـيـاسـيـةـ.

ودعوني أواصل بياني بالإلقاء ببعض الملاحظات الشخصية. إنـيـ لـنـ أـنـسـيـ مـطـلقـاـ رسـالـةـ الـاـتـحـادـ الـبـرـلـانـمـانـيـ الدـوـلـيـ لـمـؤـمـرـ الـقـمـةـ الـعـالـمـيـ لـلـتـنـمـيـةـ الـاجـتمـاعـيـةـ فـيـ عـامـ ١٩٩٥ـ، الـذـيـ حـظـيـتـ بـشـرـفـ قـرـيـبـ لـجـنـتـهـ التـحـضـيرـيـةـ. وـقـدـ أـوـضـحـ الرـسـالـةـ جـلـيـاـ أـنـ عـلـيـنـاـ:

"بناءً أـسـسـ جـدـيـدةـ لـلـأـمـنـ الـبـشـريـ تـكـفـلـ أـمـنـ النـاسـ -ـ فـيـ بـيـوـتـهـمـ، وـفـيـ أـعـمـالـهـمـ، وـفـيـ مجـتمـعـاتـهـ الـمـحـلـيـةـ، وـفـيـ بـيـتـهـمـ".

وترحب سان مارينو بتقرير الأمين العام، وتحيط علماً مع الارتياح بتحسين العلاقات بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي في العام الماضي. ونحن على اقتناع بأن مكتب الاتصال الذي افتتح حديثاً لدى الأمم المتحدة في نيويورك سيكون رابطاً مفيداً بين المنظمتين.

والعلاقة بين الاتحاد البرلماني الدولي والأمم المتحدة يمكن أيضاً أن تسمم إسهاماً هاماً في الديمقراطيات الجديدة والمستعادة. وهو تساعد في تنفيذ برامج الإعلام دعماً لأنظمة حكمية جديدة. وإذا ما عممت الخبرة التي يتمتع بها الاتحاد عن طريق أقنية يعتمد عليها تابعة للأمم المتحدة، فإن ذلك ييسر التأكيد على المؤسسات الديمقراطية في البرلمانات الجديدة.

وسوف يتبع وقد بلادي، كما ستتابع بلادي باهتمام كبير مؤتمر رؤساء البرلمانات الوطنية الذي سيعقد بالترافق مع الجمعية الألفية للأمم المتحدة. وهذه المبادرة ستوفر دعماً قيّماً لهذا المشروع كي يأتي بنتيجة ناجحة.

وأخيراً، أود أن أؤكد أهمية التعاون بين الاتحاد البرلماني الدولي ووكالات الأمم المتحدة. فالاتفاقان الرسميان المبرمان للتعاون بين الاتحاد ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة وبين الاتحاد ومنظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة يضفيان الطابع الرسمي على الروابط الهامة القائمة بالفعل. وإن ما يسفر عن هذين الاتفاقين سيعطي زخماً جديداً لمبادرات هامة لصالح رفاه المجتمع الدولي وتقدمه.

إن سان مارينو تؤيد البدء بإجراء مناقشات من أجل الانتهاء من وضع اتفاق التعاون بين الاتحاد البرلماني الدولي ومنظمة العمل الدولية، ولا سيما في ميدان العمالية، حيث أن تعاون ممثلي البرلمانات هو أكثر وضوحاً فيه.

وسان مارينو ناشطة جداً في الأعمال التي يقوم بها الاتحاد البرلماني الدولي، وتأمل في تعزيز هذا التعاون. فهذا الارتباط سيتيح للأمم المتحدة أن تصفي عدد أكبر من الأصوات وأن تلبي احتياجات الناس.

السيد زمييفسكي (الاتحاد الروسي) (ترجمة شفوية عن الروسية): إن الفترة التي انقضت منذ المناقشة السابقة التي

فكرة إنشاء دائرة برلمانية دائمة داخل هيكل الأمم المتحدة. وأخيراً، ينبغي اختيار موضوعين أو ثلاثة من المواضيع التي تهم الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة؛ ثم يناقشها جميع أعضاء الاتحاد ليكون لهم إسهامات محددة في منظومة الأمم المتحدة.

وأسألكم باني بما بدأته به، وهو الإعراب عما أحس به من شرف أسيغّ على وأنا أحاطب الجمعية العامة بشأن مسألة التعاون مع الاتحاد البرلماني الدولي. ولكن ما أرغب فيه فوق كل شيء آخر هو أن يشمل جدول الأعمال الفكري والسياسي للأمم المتحدة مسألة قيام الأمم المتحدة بمنح مركز جديد للاتحاد في المستقبل، مركز يتفق وأهميته السياسية ويضفي قيمة كاملة وملائمة على ما لا قدّم منظمة سياسية متعددة الأطراف في العالم من طبيعة تمثيلية ومشروعية ديمقراطية. وأأمل أن يحدث ذلك في وقت قريب.

السيد فيليبي بالسترا (سان مارينو) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أنأشكر وقد إسبانيا على قيامه هذا العام بعرض مشروع القرار بشأن "التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي".

إن جمهورية سان مارينو تعتبر أن التعاون بين هاتين المنظمتين ضروري حيث أن هناك رابطاً وثيقاً بينهما، وتكمل الواحدة منها الأخرى. وأحد جوانب الضعف في الأمم المتحدة هو أنها، كونها منظمة دول لا تولي اهتماماً كافياً لمصالح المواطن المفرد بل تؤيد حلولاً أكثر مئاتاً للحكومات. والاتحاد البرلماني الدولي، وهو منظمة تضم برلمانيين له وجهة نظر مختلفة بشأن المسألة - وهي وجهة نظر ممثلي الأفراد أو مجموعات الناس.

علاوة على ذلك، فإن للاتحاد البرلماني الدولي عملاً مكملاً للأمم المتحدة، ومنشطاً لعمل الأمم المتحدة على الصعيد الوطني. ونحن على اقتناع بأن إسهام الأمم المتحدة القيم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في السنوات الخمسين الماضية قد لا يلقى التقدير المناسب في بعض الأحيان. ولذلك فإن التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد أساسياً بوصفه مصدراً لتبادل الخبرات والمعلومات.

لحقوق الإنسان والاتحاد البرلماني الدولي إلى إبرام اتفاق بشأن استمرار التعاون بينهما عقب النتائج التي أسفر عنها اجتماع موسكو.

وفي الاجتماع الذي عقدها البرلمانيات في إطار المؤتمر، وفي ضوء توصيات شعبة النهوض بالمرأة في الأمانة العامة للأمم المتحدة، تم التقدم بمقترنات هامة ترمي إلى ضمان مشاركة المرأة مشاركة فعالة في الحياة العامة وتمكينها وبالتالي من أن تتمتع تماماً بحقوقها السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

ولقد كرس أيضاً اهتمام جاد في المؤتمر لمسألة مكافحة الاتجار غير القانوني بالمخدرات والجريمة المنظمة.

وأوصى القرار المتعلق بمشكلة مصادر المياه بأن تتخذ البرلمانات التدابير التشريعية الضرورية لكي لا تتعوق مشكلة مصادر المياه التنمية المستدامة للبشرية. وقد أظهر أيضاً الرأي السائد المتعلق بضرورة تطوير التعاون عن طريق الأمم المتحدة، بما في ذلك الأبحاث المشتركة لإيجاد حلول مقبولة اقتصادياً وسلامة بيئياً في هذا المجال.

وقد أقر المؤتمر تقارير عدد من اللجان الخاصة التابعة للاتحاد البرلماني الدولي، بما في ذلك التقارير المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان ذات الصلة بالبرلمانيين، حيث اتخذت قرارات بشأن مصير ٢٥٥ من أعضاء المجالس التشريعية في ١٦ بلداً؛ وبشأن مسألة الشرق الأوسط؛ وبشأن رصد الحالة في قبرص؛ وبشأن تعزيز احترام القانون الدولي.

إن تركيز محفل موسكو على آفاق المستقبل يظهر في تكثيف التعاون بين الاتحاد والأمم المتحدة. ويجب الاضطلاع بدور هام في هذا الصدد عن طريق اجتماع رؤساء البرلمانات، المخطط له في عام ٢٠٠٠، في مقر الأمم المتحدة في نيويورك.

وكما أكد الأمين العام في تقريره بشأن التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي، من المقرر

أجرتها الجمعية العامة في دورتها السابقة عن مسألة التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي اتصفت بتزايد النشاط في التفاعل بين كلتا المنظمتين بشأن مجموعة واسعة جداً من المشاكل، بدءاً بمنع الصراعات إلى مسائل تتعلق بالجنسين.

والمؤتمر المائة الذي عقده الاتحاد البرلماني الدولي في موسكو في الفترة من ٦ إلى ١٢ أيلول/سبتمبر الماضي قد أسمى إسهاماً ملحوظاً في حل المسائل التي يواجهها المجتمع الدولي حالياً. فلقد شارك فيه ما يزيد على ٧٠٠ برلماني من ١٢٣ بلداً، منهم ٥١ رئيس برلمان وممثلو ٢٩ منظمة دولية، بما في ذلك الأمم المتحدة.

ولقد بعث رئيس الاتحاد الروسي، بورييس يلتسين، برسالة ترحيب إلى المشاركين في المؤتمر. ومحفل موسكو، وهو المحفل الأكثر تمثيلاً في تاريخ الاتحاد البرلماني الدولي، أي أقدم اتحاد للبرلمانيين في العالم، أسفراً إلى حد واسع عن خاتمة إيجابية وكانت له نتائج هامة. وكان تقدير المشاركين فيه أن النتائج التي أسفر عنها المؤتمر تؤدي إلى زيادة تعزيز التعاون البرلماني الدولي وجاءت متمنية مع المجالات الرئيسية لأنشطة الأمم المتحدة.

والقرار الذي اتخذه المؤتمر، المعنون "الإجراءات القوية التي تتخذها البرلمانات الوطنية في عام الذكرى السنوية الخامسة للإعلان العالمي لحقوق الإنسان بغية كفالة تعزيز جميع حقوق الإنسان في القرن الحادي والعشرين"، وفر تقريباً للتقدم المحرز خلال السنوات الخمسين الماضية في مجال حقوق الإنسان. وهو يتضمن مناشدة لزيادة تعزيز الجهد الذي تبذلها البرلمانات في هذا المجال، ويرفض الكيل بمكيالين في النهج المتعلقة بحقوق الإنسان.

لقد وضع الممثلون برئاسة بعيد المدى للعمل البرلماني، بما في ذلك اتخاذ تدابير تشريعية ترمي إلى تعزيز فعالية حماية حقوق الإنسان. وثمة توصيات اعتمدت أيضاً بعدد دورات خاصة في بلدان معينة تُكرس للذكرى السنوية للإعلان، بغية تشكيل لجان برلمانية معنية برصد الامتثال لحقوق الإنسان، وبغية النظر في مسألة تنظيم عقد مؤتمرات لممثلي الهيئات البرلمانية الهامة. ولقد توصلت مفوضية الأمم المتحدة

إننا نعيش السنوات القليلة التي تفصلنا عن القرن الحادي والعشرين. ونشهد الآن تحولات جذرية في كثير من دول العالم تمثل في بروز أهمية السلطة التشريعية كرمز للديمقراطية والعدل، وتحقيقاً لدورها في العمل السياسي والعالمي. وهذا يستوجب منا النظر إلى هذه التجارب بما تستحقه من الدعم والرعاية والتعاون في التنسيق بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي، باعتباره مظلة واسعة لكل برلمانات العالم.

إننا في الأردن نضفر بمسيرتنا الديمقراطية ونسعى إلى تعميقها وتطويرها. وانطلاقاً من هذا النهج فقد رحب الأردن، باستضافة مؤتمر الاتحاد البرلماني الدولي في عمان في العام ٢٠٠٠. والأردن مع تطوير صيغة تواصل الأمم المتحدة مع البرلمانات العالمية للتفاعل بذلك مع إرادات الدول والشعوب وللوصول إلى شراكة مثمرة تصبح جزءاً من صورة عمل الأمم المتحدة الجديدة.

إنني من على هذا المنبر أسجل قناعة بلادي والتزامها المبدئي بمفهوم التعاون الدولي والتنسيق بين برلمانات العالم ممثلاً بالاتحاد البرلماني الدولي من جهة والمنظمة الدولية ومؤسساتها المختلفة من جهة أخرى، انطلاقاً من ضرورة توسيع مفهوم المؤسسة الديمقراطية وإرساء دعائمها ومشاركة الدول والشعوب في سعيها لتحقيق الأمن والعدل والسلام لجميع شعوب العالم.

السيد بيريز - أوترمين (أوروغواي) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): أتشرف بالحديث أمام الجمعية العامة بشأن البند ٢٨ من جدول الأعمال المعنون: التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي.

واسمحوا لي بادئ ذي بدء أن أعرب عن اهتمام بلدنا الكبير بهذا الموضوع، فقد أيدت أوروغواي منذ البداية إدراج هذا البند للمناقشة في الجمعية العامة وفي الاتحاد البرلماني الدولي. ومنذ توقيع الاتفاق بين الاتحاد البرلماني الدولي والأمم المتحدة في ٢٤ تموز/يوليه ١٩٩٦ ظلت أوروغواي على اقتناع بأن هذه العلاقة الوثيقة بين المنظمة العالمية للبرلمانات والمنظمة العالمية للحكومات تعمل على تيسير القيام بأنشطة بين المنظمتين يكمل بعضها بعضاً بشكل كفؤ ويتيح للمنظمتين أن يوثقا صلات العمل بينهما في مساع ومجالات مشتركة لصالح البشرية.

"أن تنفذ هذه المبادرة التي تحظى بالترحيب بالاقتران بالدورة الألفية المقترحة للجمعية العامة التي تعقدتها الأمم المتحدة في أول سبتمبر ٢٠٠٠ وأن توفر هذه المبادرة دعماً برلمانياً لهذه الدورة".
(الفقرة ٤ A/53/458)

ونحن على اقتناع بأن الجهود المبذولة من أجل تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي ستسمم في نجاح التصدي للتحديات العالمية التي تواجهها البشرية في فجر القرن الحادي والعشرين، وستكون مثلاً مؤثراً للتعاون مع الأمم المتحدة تحتذي به منظمات دولية أخرى.

السيد الحديد (الأردن): سيد الرئيس، إن أكبر تحد يواجهنا اليوم هو العمل المشترك من أجل الوصول إلى مجتمع السلام والديمقراطية وحقوق الإنسان والتنمية القابلة للاستمرار، وهي أهداف متراقبة ومترابطة ومتداخلة تتطلب منا فكراً جديداً وتعاوناً جديداً يرتكز إلى أخلاقيات وقيم جديدة. وهذا لا يعني التخلّي عن عقلية الحرب الباردة فحسب وإنما أيضاً الانتقال من المواطننة القائمة على التنافس مع غيرها إلى المواطننة العالمية. ولعل بداية ذلك تكون في تعديل هيكلة الأمم المتحدة لتصبح أكثر ديمقراطية وأكثر قابلية للمشاركة الدولية.

لقد بدأت الأمم المتحدة عملية الانفتاح على مؤسسات المجتمع المدني والتعاون معها، وهي سياسة سليمة لأنها تعزز توسيع المشاركة الشعبية في عمليات التنمية، وبالتالي المسؤولية المشتركة عنها، وهي بذلك تدعم النمو الديمقراطي في مختلف بلدان العالم وتشجع التواصل البناء بين المجتمعات المدنية.

ولعل من أولى المهام الجديدة السعي الحثيث لتعزيز الديمقراطية منهاجاً وعملًا، وأن تعامل الدول في النهاية بمقدار ما تقترب من الحياة الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان وحرrietه، وابتعادها عن عوامل الصراعات والخلافات وبناء وجودها وفق مفاهيم الأمن والسلام والحياة الأفضل لمواطنيها، وذلك ضمن المنظومة الدولية التي تقوم على العدل وتبادل الآراء والخبرات والمساعدة في النهوض المجتمعي.

المشاركة، فقد أنشأت بموجب بروتوكول أورو بريتو لجنة برلمانية مشتركة تهيئة اشتراك برلمانات الدول الأعضاء في أعمال الميركوسور.

إذاً كنا مقتنيين بأنه لا يوجد أي شكل من أشكال الحكومة أفضل من النظام الديمقراطي، فإنه يتعمّن علينا عندئذ أن نقبل بوجود الأحزاب السياسية وندافع عنه بوصفها القنوات الشرعية للتعبير عن الرأي العام. ولا يمكن أن توجد ديمقراطية من دون الأحزاب السياسية. وإذا لم تكن هناك ديمقراطية فلن يكون هناك أي استقرار سياسي، أو تنمية، أو ممارسة حقيقة لحقوق الإنسان.

لكل هذه الأسباب، تؤيد أوروغواي مشروع القرار بشأن التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي المعروض الآن على الجمعية العامة. فنحن نؤيد مضمونه وأهدافه، ولهذا السبب كان بلدي من بين مقدمي مشروع القرار.

وأخيراً، اسمحوا لي أن أقول، كمواطن من أوروغواي وكمثل لحكومة بلدي لدى الأمم المتحدة، بأننا عندما نتكلّم عن الاتحاد البرلماني الدولي يجب علينا أن نذكر الدكتور هوغو باتالا، الذي توفي مؤخراً في ٢ تشرين الأول/أكتوبر الماضي، بينما كان يصطلي بمهماته كنائب لرئيس الجمهورية، وهو منصب انتُخب لشغلة في الانتخابات الوطنية الأخيرة في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤.

والدكتور باتالا كان يمثل بلدنا دائمًا في الاتحاد البرلماني الدولي بصفته البرلمانية، حيث انتُخب فيه لشغل أرفع المناصب، مما شرف أوروغواي، وذلك في المقام الأول بسبب دفاعه الذي لا يكل عن حقوق الإنسان والديمقراطية والعدالة الاجتماعية، بوصفها مبادئ أساسية تحكم النشاط الإنساني.

ولا يمكن أن تكون هناك أية كلمات تأبين أكثر دقة في وصفه من العبارات التي تفوه بها أثناء مراسم الجنازة، رئيس الجمهورية، الدكتور خوليو ماريا سانغوينيتي، حيث وصفه بأنه

"رجل تغلغل قلبه الدافئ في ثنيا عقله، وفي إحساسه بالحياة، وفي موقفه من أخيه الإنسان، وفي

ومن رأى بلدنا أن تلك الصلات الوثيقة تتفق وطبيعة المنظمتين وتقويتها، ذلك أن إدعاها تعكس آراء الأحزاب السياسية، وهي الممثل الشرعي لمواطنينا، وفيها أوسع تمثيل للشعوب، بينما تعكس الأخرى آراء الحكومات.

ويقدر وفدنا المساهمة التي قدمها الأمين العام في الوثيقة A/53/458 المؤرخة ٥ تشرين الأول/أكتوبر، ويرحب بالتقدم والإنجازات التي حققتها المنظمتان على مدى العام المنصرم، فهذه الإنجازات تمثل تدعيمًا متباًلاً كبيراً على المستوى المؤسسي وتنسقاً بشأن عدد من الموضوعات الهامة ذات الاهتمام على المستوى الدولي.

وفي هذا الصدد، أسعدنا كثيراً اقتراح قيام الاتحاد البرلماني الدولي بعقد مؤتمر في نيويورك لرؤساء البرلمانات الوطنية يتوافق مع الجمعية الألفية في الأمم المتحدة المقرر عقدها في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠.

ويلاحظ من تقرير الأمين العام أن الاتحاد البرلماني الدولي يقوم بكثير من الأنشطة مما لا يجوز للأمم المتحدة أن تتجاهله، بل يجب عليها إبرازه وتقديره ودعمه. ويأتي افتتاح مكتب الاتصال التابع للاتحاد البرلماني الدولي لدى الأمم المتحدة في نيويورك مؤخرًا كعلامة جديدة على سلامة تنسيق العمل بين المنظمتين، ومن شأنه أن يساعد أيضًا في تعظيم علاقاتهما المتبادلة وأن يسمم في الدفاع عن قضيائهما الكبرى وتحصيدهما.

إن من أهم سمات سياسة أوروغواي الخارجية أن الغالبية العريضة من الفعاليات السياسية المحلية تشارك في المبادئ الأساسية والمواضيع الكبرى التي تهتم بها تلك السياسة. فبرلمان أوروغواي ملتزم التزاماً ثابتاً بأهداف الاتحاد البرلماني الدولي، ويسمم في تلك الأهداف بكل ما أوتي من قوة. وعلى الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي دأبت الوفود البرلمانية من بلدنا على تناول الموضوعات التي يتناولها برلمان أمريكا اللاتينية بكل حرص وعناية، ويرأس برلمان أمريكا اللاتينية حالياً نائب من المجلس التشريعي في أوروغواي.

وقد اهتمت دول السوق المشتركة للمخروط الجنوبي (الميركوسور) بإشراك البرلمانات في تصريف سياستها الخارجية اهتماماً خاصاً نابعاً من إيمانها بأهمية هذه

ووجهات نظره. ولن يضع الناخبون ثقتهم فينا إلا إذا
بقينا على اتصال بهم".

وفي ذلك الاجتماع أجرى الاتحاد البرلماني الدولي
مناقشات واتخذ قرارات ترد في تقرير الأمين العام
(A/53/458)، وهي تكمل وتدعم عمل منظومة الأمم
المتحدة. وأعرب الاتحاد البرلماني الدولي عن تأييده
للعمل الذي يضطلع به الأمين العام في عدد من الأنشطة
في أنحاء العالم، وبخاصة في مجال حسم النزاعات.
والقرارات الأخرى التي اعتمدت في مؤتمر الاتحاد
البرلماني الدولي تناولت نقش المناعة البشرية / متلازمة
نقش المناعة المكتسب (إيدز)، والدين الخارجي والحالة
في كوسوفو.

وترحب ناميبيا باستمرار بالجهود التي يبذلها الاتحاد
البرلماني الدولي من أجل تعزيز الديمقراطية النيابية. وفي
هذا الصدد، تشير بسرور إلى علاقة العمل القائمة بين
برنامنج الأمم المتحدة الإنمائي والاتحاد البرلماني الدولي،
كما تتجلى في اجتماع الرؤساء وكبار الزعماء البرلمانيين
من البرلمانات الأفريقية الذي عقد في هراري. وكان
موضوع ذلك الاجتماع يتعلق بالمساهمات التي يمكن
للبرلمانات أن تقدمها للديمقراطية في أفريقيا وآليات
تعزيز التعاون بين البرلمانات في القارة.

وثمة قرار آخر اتخذ في اجتماع ويندهوك يجسد
النشاط الجوهري الذي يضطلع به الاتحاد البرلماني الدولي
لتعزيز الديمقراطية النيابية من خلال شراكة أكبر بين
النساء والرجال في المجتمع عاماً، وفي الحياة السياسية
بخاصة. وفي هذا الصدد، نعرب عن تقدير بلدي ودعمه
للتعاون القائم بين شعبة النهوض بالمرأة، والمستشار
الخاص للأمين العام المعنى بمسائل الجنسين والاتحاد
البرلماني الدولي. ومما يبعث على الارتياح أن نعلم
بالاجتماع الثلاثي المزعزع عقده لممثلي البرلمانات
والحكومات والمنظمات الدولية بمناسبة الدورة الاستثنائية
المتعلقة بالاستعراض السنوي الخامس لإعلان بيجين
ومنهاج العمل، التي ستعقد في عام ٢٠٠٠. ذلك أن آشكال
التعاون الملحوظ هذه تمهد الطريق لتنفيذ أفضل نتائج
المؤتمرات العالمية الرئيسية.

ولقد تشجعنا أيضاً بتأييد الاتحاد البرلماني الدولي
المستمر للتصديق العالمي على اتفاقية القضاء على جميع

الروح التي كانت تبرأساً له مع مشرق كل يوم وهو
ينطلق بتفاؤله المعهود وابتسامته الدافئة مزاولاً
عمله ومقدماً خدمته ومساعدته ... ولربما كان في
أعماقه وفي جوهره، أكثر براً بأوروغواي من جميع
أبنائها".

السيد أندجابا (ناميبيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
يشرفني أن أحاطب هذه الجمعية العامة بشأن المسألة
الهامة المتعلقة بالتعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد
البرلماني الدولي.

لقد كان كناح الشعب الناميبي يستند بصورة راسخة
إلى المطالبة بالديمقراطية والحرية وحقوقنا غير القابلة
للتصرف في تقرير المصير. ومنذ تحقيق الاستقلال، ما
برحت حكومة بلدي تنشط بقوة في العمل من أجل بناء
مجتمع جديد يقوم على مبادئ الوحدة والديمقراطية
والعدالة الاجتماعية والمساواة وكرامة البشر والازدهار
الاقتصادي والاجتماعي لجميع الناميبيين. ومنذ البداية،
التزمت حكومة ناميبيا بتحقيق المصالحة والديمقراطية
وببناء الدولة والتنمية. وترد هذه المبادئ بوضوح في صلب
مثل المجتمع الدولي اليوم، الذي يؤمن بالحكم السديد،
والمساءلة، والشفافية، وحكم القانون والتعددية السياسية.

وكان لناميبيا رفيع الشرف في استضافة مؤتمر
الاتحاد البرلماني الدولي التاسع والتسعين المعقود في
نيسان/أبريل من هذا العام في ويندهوك. وفي خطابه
الافتتاحي، أدى رئيس جمهورية ناميبيا بالملاحظات
الاستهلالية التالية.

"بوصفنا ممثلين منتخبين من الشعب، يجب ألا
تغيّب عن بنا تطلعات وأمال شعبينا، وتجسيد هذه
الطلعات بطريقة تؤدي إلى وضع برامج ومشروعات
ملوسة من شأنها تحسين المستوى المعيشي
لشعبينا. ويجب علينا أن نبني قيد نظرنا المشاكل
والتحديات المتمثلة في مكافحة الجريمة والفقر،
والتشريد واليأس، التي تواجه شعبينا. ويجب علينا أن
نبحث عن حلول لهذه المشاكل. ويجب علينا أن
ننفتح على الشعب الذي انتخبنا لشغل المنصب وأن
نكون قريبين منه. وعلىنا أن نستمع إلى آرائه

أن يعتمد مشروع القرار المعروض علينا اليوم بدون تصويت.

السيد سلمانكا (بوليفيا) (ترجمة شفوية عن الإسبانية):

أود، بالنيابة عن وفد بوليفيا، وأصالة عن نفسي، أن أستهل كلمتي بشكر الأمين العام، السيد كوفي عنان، على تقديميه التقرير الوارد في الوثيقة ٥/٤٥٨، المؤرخة ٥ تشرين الأول/أكتوبر، الذي يقدم فيه وصفاً تفصيلياً لأنشطة التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي.

وأود أيضاً أن أسجل تقدير وفدي للسيد ميغيل أنجل مارتينيز، والسيد أندريز ب. جونسون، أكبر مسؤولين في الاتحاد البرلماني الدولي، على افتتاحهما في آذار/مارس ١٩٩٨ مكتب الاتصال التابع للاتحاد البرلماني الدولي في مقر الأمم المتحدة بنيويورك، وهو حدث لا شك في أنه سيعزز العلاقة بين المؤسستين.

وفي نفس السياق، أود أن أتوجه بشكرنا وتقديرنا إلى البعثة الدائمة لاسبانيا لدى الأمم المتحدة، وعلى وجه الخصوص للسفير أنطونيو أرياس لعرضه مشروع القرار الوارد في الوثيقة ١٢/L.١٢/٥٣، بشأن التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي.

لقد ظلل الاتحاد البرلماني الدولي منذ نشأته في عام ١٨٨٩، يمثل أهم محفل دائم للحوار المتعدد الأطراف، وتعزيز السلم والتحكيم في الشؤون الدولية. وأسهم خلال عمره في إنشاء عصبة الأمم، والأمم المتحدة، والمحكمة الدائمة للتحكيم في لاهاي.

وإن أهميته وإخلاصه في العمل والتعاون من أجل تحقيق مقاصد ومبادئ الأمم المتحدة، والمنظمات الإقليمية البرلمانية الدولية، والمنظمات الدولية، والحكومة الدولية وغير الحكومية، التي تعمل في جميع أنحاء العالم من أجل السلام، والديمقراطية، والتعاون بين الشعوب، والعديد من المسائل الأخرى التي تهم العالم، يجعلان التنسيق مع الأمم المتحدة في غاية الأهمية.

وبالدي، بوليفيا، التي تعمل جاهدة لترسيخ ديمقراطيتها، تنتمي إلى أربع تجمعات برلمانية في إطار الاتحاد البرلماني الدولي: هي برلمان أمريكا اللاتينية،

أشكال التمييز ضد المرأة وسحب التحفظات بشأنها. ويشيد وفد بلدي بجهود الاتحاد البرلماني الدولي بشأن التشديد على تمكين المرأة، وبخاصة البرلمانيات.

وثمة معلم بارز يتمثل في افتتاح مكتب الاتصال التابع للاتحاد البرلماني الدولي في نيويورك، والذي لا شك في أنه سيسهل ويساعد إلى حد كبير في تعزيز تطوير التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي. ونؤمن بأن هذا المكتب سيكون بمثابة نقطة ارتكاز لمختلف أعضاء البرلمانيات من أنحاء العالم الذين يزورون الأمم المتحدة، ومن شأنه أن ييسر وجوداً أكبر للبرلمانيين ومدخلاتهم في المجتمعات الأمم المتحدة.

والواضح من التقرير الذي قدم إلينا أنه يتعمّن للبرلمانيين دوراً في تعزيز أهداف ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة. وتعرب ناميبيا عن دعمها الخالص لاستمرار تعزيز العلاقة بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي.

تولي الرئاسة نائب الرئيس السيد وهبة (الجمهورية العربية السورية).

وفي اجتماع قمة رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية للجنوب الأفريقي لسنة ١٩٩٧، المعقود في ملاوي، أنشئ المحفل البرلماني للجماعة بوصفه جزءاً مكملاً ولكنه مستقل في إطار هيكل الجماعة. وتلتزم هذه الرابطة البرلمانية دون إقليمية بتعزيز العدالة، والديمقراطية، وحكم القانون، والتنمية، والحكم الرشيد في إطار منطقة الجماعة. ويترأس هذه الهيئة حالياً رئيس البرلمان الناميبي.

والبرلمانيات ضرورية ولكنها ليست صرحاً كافياً للسلطة والشرعية في حد ذاتها. إذ تحتاج البرلمانيات، حيالها وجدت، إلى منظومة متكاملة للمساعدة. تشمل فيما تتطلب، استتاباب السلام الداخلي والوئام الاجتماعي، والانتخابات المنتظمة، وتعدد الأحزاب السياسية، وإقامة العدل بصورة فعالة، ورفع الإنمائية الاقتصادية، وقبل كل شيء جمهوراً مستيناً ونشطاً.

وأخيراً، أود أن أعيد تأكيد دعمنا الكامل للتعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي، وبحدودنا الأمل في

بوصفه مجرد منظمة غير حكومية أخرى. بل هو يستحق معاملة خاصة ينبغي لنا أن نعمل على منحها له.

واتفاق التعاون بين المؤسستين المبرم في عام ١٩٩٦، يضع الإطار القانوني للأنشطة التي يدعم فيها الاتحاد البرلماني الدولي مبادرات الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، فإن التعاون بين المنظمتين قد أنتج زخماً ينبغي أن يواصل في العديد من المجالات التي حددتها تقرير الأمين العام ومشروع القرار الوارد في الوثيقة A/53/L.12 المعروض علينا. ويحدوتنا الأمل في أن تتمكن الجمعية العامة من اعتماد مشروع القرار بدون تصويت.

السيد ريوس - موته (غواتيمالا) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): من دواعي الشرف لي أن أشارك، نيابة عن فد غواتيمالا، في المناقشة بشأن التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي بغرض تقوية تلك العلاقة. وهذا يرجع أساساً إلى أنه مع أن الأمم المتحدة تعمل بشكل وثيق مع الهيئات التنفيذية، فإن البرلمانات هامة جداً.

من الحقيقي أن البرلمانات، من وجهة النظر العملية، منظمات متعددة الوجوه بشكل عام. وتنوع وظائفها يفسر دورها المميز، الذي يجعلها أدوات سياسية لمبدأ السيادة الشعبية. والبرلمانات - انطلاقاً من ذلك المفهوم، لها حق وعليها واجب التدخل بمختلف الوسائل في جميع مراحل العملية السياسية. ولذلك، فإن أنشطتها تتضمن حفز المبادرات التشريعية والمناقشة والتداول، والتحري والرقابة والدعم وإضفاء الشرعية. وتلك الأنشطة - بطبعها الحال - متضمنة في الوظائف الأساسية للتمثيل، والتشريع وتحقيق التوازن مع الجهاز التنفيذي.

لهذا، تقوم البرلمانات بدور هام في الحياة السياسية، لأن أعضاءها هم الأمناء على السلطة والممثلون الشرعيون للشعب. وسواء كانت العلاقة بين الحكومة والبرلمان تتسم بتقسيم العمل، أو التعاون، أو بمعارضة معتدلة أو قوية، فالبرلمانات هي - وينبغي أن تكون - مؤسسات أساسية ولا غنى عنها من أجل الديمقراطية. وهذا هو السبب في أن التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي ضروري.

هذا أساس ومنهج لبدء العملية، وبعد ذلك استمرارها مع أنواع أخرى من الآليات، مثل المؤتمر المقترن لرؤساء البرلمانات الوطنية في عام ٢٠٠٠، وبالتالي لفهم أن البرلمانات يجب ألا يكون دورها ثانوياً. ينبغي ألا تكون

وبرلمان الإنديز، وبرلمان الأمازون، وبرلمان السكان الأصليين. ويكشف هذا عن تقالييدنا الديمقراطية والثقافية والعرقية المتعددة.

ومشروع القرار A/53/L.12، الذي يتشرف وفدي بالمشاركة في تقديميه، يؤيد بحماس الاقتراح الرامي إلى عقد مؤتمر لرؤساء البرلمانات الوطنية في الأمم المتحدة في سنة ٢٠٠٠، بمناسبة الجمعية الألفية. وقد قدم هذا الاقتراح لأول مرة في المؤتمر التاسع والتسعين للمجلس البرلماني الدولي، المعقد في ويندهوك، في ناميبيا، في نيسان/أبريل من هذه السنة، عندما تناول المجلس أيضاً موضوعات الديون الخارجية للعالم الثالث والحالات في كوسوفو.

وفي ذات الوقت، نود أن نسلط الضوء على القرار الذي اعتمد في المؤتمر المعقد في موسكو في أيلول/سبتمبر بشأن تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان في القرن الحادي والعشرين.

وفي الختام، وعلى صدى ملاحظات الممثل الدائم لاسبانيا، السيد أرياس، أود أن أقترح أن يعتمد مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/53/L.12 بالتزكية.

السيد ماسيدو (المكسيك) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): يرحب وفدي بأن يعقد مرة أخرى، في هذه السنة، اجتماع للأعضاء البرلمانيين في سياق الدورة العادية للجمعية العامة. ولا شك في أن إسهام المشرعين في عملنا له قيمة عالية، لأنهم يعبرون عن أوسع تطلعات ومصالح شعوب الأمم المتحدة، وأكثرها تعدداً.

وعلى الصعيد الداخلي، تولي حكومة المكسيك أهمية خاصة لتعزيز الروابط بين السلطات التنفيذية والتشريعية بوصفها عنصراً بالغ الأهمية في الحياة الديمقراطية. ونعتقد أن هذا المبدأ نفسه ينبغي أن يطبق على العلاقات الدولية. فتعزيز الروابط بين أقسام الاتصال الدولي في الأجهزة التشريعية لأكثر من مائة بلد، وبين الأمم المتحدة، يزيد من الدلالة الديمقراطية للمنظمة. ولهذا ظلت المكسيك، سنة تلو أخرى، تشارك في تقديم مشروع القرار المتعلق بالتعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي، الذي يمثل مؤسسة تعكس الاهتمامات الدولية لمشرعينا، وهو كما لاحظ ممثل شيلي، قد تأسس قبل الأمم المتحدة. ونحن نتفق مع عبارة السفير سومافيا عن أن الاتحاد البرلماني الدولي لا يمكن أن يُنظر إليه

إن مشروع القرار يبرز أن الاتحاد قرر - بهدف تقديم تأييد برلماني إلى أنشطة الأمم المتحدة - عقد مؤتمر للبرلمانيين في عام ٢٠٠٠، في نفس الوقت الذي تعقد فيه دورة الجمعية العامة للاحتفال بالآلفية. ونحن نعتقد أن هذه المبادرة ينبغي الترحيب بها. ونحن نؤيدها تأييداً قوياً. وتلك المناسبة ستكون حدثاً فريداً من نوعه سيعطيه وجود البرلمانيين أهمية خاصة.

لهذه الأسباب جميعاً، تشارك جمهورية الأرجنتين في تقديم مشروع القرار، كما فعلت في حالات سابقة، اقتناعاً منها بأننا بذلك سنساهم في تطوير المبادئ التي يسعى إلى تحقيقها المجتمع الدولي.

السيد سوه داي - وون (جمهورية كوريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): خلال العقد الماضي، شهد العالم زرع ونمو الديمقراطية في بلدان كثيرة كانت تعاني من قبل تحت عبء أنظمة ديكاتورية وقمعية ولم يقتصر الأمر على تخلص الديمقراطيات من الأغلال في دول عديدة، وإنما حيث وجد إطار لمبادئ ومؤسسات ديمقراطية، شهدنا ديمقراطية حقيقة تتطور. والمطالبة العالمية الناطقة بالديمقراطية تخللت كل أمة تقريباً، حيث ذرى سكان العالم يطالعون بحكومات تمثيلية.

وفي شهر شباط/فبراير، قلدت جمهورية كوريا الرئيس كيم داي - جونون أمر الحكومة. وللمرة الأولى في تاريخ كوريا الدستوري الذي يبلغ ٥٠ عاماً، أعرب الشعب الكوري عن تطلعه لديمقراطية حقيقية بالتصويت للحزب المعارض ليضمن إلى السلطة. ومنذ ذلك الوقت، يبذل الرئيس كيم كل جهد ممكن لدعم الديمقراطية والاقتصادي السوفيتي بالتوازي كل منهما مع الآخر إيماناً منه بأن الديمقراطية هي الشريك الطبيعي للتنمية الحقيقة.

إن رغبة المجتمع الدولي في بناء عمليات ومؤسسات ديمقراطية مجسدة في مبادئ الأمم المتحدة. والاتحاد البرلماني الدولي، الذي أنشأ في عام ١٨٨٩، كان في المقدمة في السعي لإقامة عالم ديمقراطي. ومن الملائم أن تتضافر جهود هاتين الهيئةتين الدوليتين لتحقيق السلم والأمن عن طريق المبادئ الديمقراطية السامية.

إن التعاون الوثيق بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي سيخدم بالتأكيد مقصد بلوغ عالم ديمقراطي سلمي. وقد عمل الاتحاد البرلماني الدولي طوال عقود كمدافع قوي عن المبادئ الديمقراطية وسعى إلى التسوية السلمية للنزاعات الدولية. وهذه أيضاً هي ولاية الأمم المتحدة. وعن طريق التعاون وتجميع القوى

هناك بعد الآن مجرد أدوار مظهرية، لا برلمانات بعد الآن تؤدي وظيفة العلاقات العامة من أجل الحزب الموجود في السلطة. إن مؤسساتنا مشكلة من رجال ونساء ي يريدون أن يكفلوا احترام حقوق الإنسان، والمساواة، والعدالة والسلام، ونحن نجتمع معاً في الاتحاد البرلماني الدولي.

ولهذا تأمل غواتيمala في أن يعتمد مشروع القرار A/53/L.12 بالإجماع.

السيد بوكاناندرو (الأرجنتين) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): من دواعي الشرف لي أن أخاطب الجمعية العامة في هذه الجلسة العامة بشأن مشروع القرار المتعلق بالتعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي، وأن أعرب عن تأييد بلدي بالاتضمام إلى سائر مقدمي مشروع القرار.

وفي هذا السياق، أود أن أعرب عن امتنان وقد بلدي للأمين العام للأمم المتحدة ولرئيس المجلس البرلماني الدولي، السيد ميفوبل أنجييل مارتينيز، لجهوده لدعم وتكثيف الروابط بين المنظمتين. ولقد سرنا تقرير الأمين العام، الذي يوجز الأنشطة الأخيرة التي قام بها الاتحاد البرلماني الدولي لتعزيز السلم والأمن، والديمقراطية النيابية والتنمية الاجتماعية - الاقتصادية المستدامة.

فضلاً على ذلك، فإن درجة التمثيل والتقليل الديمقراطي العميق الذي يوجه تلك المنظمة أمور معروفة، ونحن يسرنا أن أعضاء بارزين في برلمان الأرجنتين يشاركون بشكل نشط في عملها. ويسرنا أيضاً أن نعلم أن الأمم المتحدة تتلقى تأييداً متزايداً من الاتحاد في مجال توفير برلمانيين ضمن المساعدة الفنية والخدمات الاستشارية.

إننا نعتقد أن أنشطة الاتحاد في هذا الشأن، وتعاونه مع الأمم المتحدة، ينبغي تشجيعهما، لأن الاتحاد يضم ممثلين لمعظم المجتمعات، وأراؤه ذات أهمية عظيمة للقرارات التي تدعى الأمم المتحدة إلى اتخاذها.

إن التوقيع على الاتفاق بين المنظمتين يوم ٢٤ تموز/يوليه ١٩٩٦ مكن من إرساء الأساس للتأييد المؤسسي للتعاون القائم بغرض زيادة الوعي الديمقراطي للدول ولدعم البرلمانية والديمقراطية النيابية.

ومشروع القرار المعروض علينا يعطينا دفعة جديدة لهذا التعاون، ويساعد على دعم وتعزيز عملية التعاون التي تعززت فعلاً، ويفتح آفاقاً جديدة مثيرة للتعاون بين الاتحاد البرلماني الدولي والأمم المتحدة.

البرلمانات الوطنية في مقر الأمم المتحدة في عام ٢٠٠٠
بمناسبة انعقاد الجمعية الألفية.

وبينما يقترب القرن الحادي والعشرون، فإننا لا نزال نواجه تحديات عديدة، مثل التهديد بالإبادة النبوية، والصراعات الإقليمية، وال الفقر، وانتهاكات حقوق الإنسان، والاتجار بالمخدرات، وغير ذلك. وبإضافة إلى هذا، يتضطلع بتقييم سياسة العولمة التي ظلت تدعم أسس النمو الاقتصادي السريع في الاقتصادات الآسيوية. وعلى وجه التحديد وضع دور العولمة في مختلف مناطق العالم تحت المنظار الدقيق بالاقتران بالأزمة المالية الأخيرة.

ويأمل وفدي أن يقدم مؤتمر رؤساء البرلمانات الوطنية إسهاماً ملمساً في مواجهة تلك التحديات في القرن الحادي والعشرين، بالتعاون مع الأمم المتحدة.

وإذ تؤمن جمهورية كوريا بأن الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي يضطلعان بمهمة مشتركة تمثل في تحقيق الرفاهية والسلم والديمقراطية وجعلها عالمية في القرن المقبل، فإنها تنضم إلى مقدمي مشروع القرار المعنون "التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي". ووفدي ممتن للسفير أنوسنسيو أرياس، الممثل الدائم لـاسبانيا، الذي عرض مشروع القرار المعروض علينا، وأنامل بإخلاص أن يعتمد مشروع القرار بتوافق الآراء.

السيد ابيليان (أرمينيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
يسعدني أن أخطب الجمعية العامة بشأن موضوع التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي.

أود أن أغتنم هذه الفرصة لأشيد بالأمين العام على تقريره الشامل الذي يسرد تفاصيل تعميق وتعزيز التعاون بين الاتحاد البرلماني الدولي والأمم المتحدة.

وتقيم أرمينيا تقييمها عالياً دور البرلمانيين في النهوض بالديمقراطية التعددية. ونحن مقتنعون بأن البرلمانيين الوطنيين، بالعمل معاً على المستوى الدولي، سيضطلعون بدور هام في المساعدة في تحقيق أهداف الأمم المتحدة. ونؤمن إيماناً قوياً بأن المبادئ الديمقراطية التي تجسدها البرلمانات يمكن أن تحفز وتحكم العلاقات، ليس فقط داخل الدولة الواحدة ولكن أيضاً فيما بين الدول.

وفي هذا الصدد، نلقي أهمية كبيرة على التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي ونعتقد أن تنمية

يمكن لها تأثيراً إيجابياً على الصعيد العالمي.

منذ أن وقّعت الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي اتفاقاً للتعاون في ١٩٩٦ أيد كل منهما الآخر وساعدته في مجالات السلم والأمن والديمقراطية وحقوق الإنسان والتنمية المستدامة. وجاء تقرير الأمين العام أكثر شمولاً وتضمن معلومات تصف الجهود المنسقة للاتحاد البرلماني الدولي ومنظومة الأمم المتحدة. ويُسعد وفد جمهورية كوريا أن يلاحظ أن هذا التعاون تعزز ويسهل بافتتاح الاتحاد البرلماني الدولي مكتب اتصال في الأمم المتحدة في نيويورك في آذار/مارس ١٩٩٨.

وأحيطنا علماً بالدعم الذي يقدمه الاتحاد البرلماني الدولي لجهود الأمم المتحدة لمنع الصراعات واستعادة السلام في البلدان التي مرت بها الحروب. وبال مقابل نشيد بالاسهام المستمر الذي يقدمه الاتحاد البرلماني الدولي في بناء الديمقراطية و توفير المساعدة التقنية للأمم المتحدة على الأصعدة الوطنية، بالإضافة إلى صلات العمل الوثيقة التي تربط بين الاتحاد ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تعزيز سلامة الحكم. وفي هذا الصدد أود أن أثني على التوقيع بالآمس على ترتيبات برنامج الدعم البرلماني المتعدد السنوات بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والاتحاد البرلماني الدولي. وإني على ثقة من أن هذه الترتيبات ستتوسيع نطاق التعاون بين الاتحاد البرلماني الدولي والأمم المتحدة.

ونظراً لأن هذا العام يواكب الذكرى السنوية الخامسة لصدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، فمن المشجع أن نرى الاتحاد البرلماني الدولي ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، قد أقاماً علاقات تعاون وثيق فيما بينهما. وسعياً معاً بثبات لتشجيع المزيد من مشاركة البرلمانيات في جميع أنحاء العالم في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، والتوصل إلى نتائج ملموسة على الصعيد الوطني والتأثير في العلاقات الدولية.

لقد حققت الدورة الـ١٦٣ للمجلس البرلماني الدولي، المقيدة في موسكو في أيلول/سبتمبر، نجاحاً ملحوظاً. ويسعدنا أن نلاحظ أن الاتحاد البرلماني الدولي يضم الآن ١٣٧ برلماناً وأربعة اتحادات برلمانية دولية مما يؤكد نطاقه العالمي.

وعلى سبيل مواصلة جهود التعاون بين منظومة الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي، نرحب بمبادرة المجلس البرلماني الدولي في دورته الـ١٦٣ بعقد مؤتمر لرؤساء

ونظراً لأن أرمينيا تؤمن إيماناً قوياً بالتسوية السلمية لنزاع ناغورني كاراباخ، فإنها مقتنعة بأن الحل النهائي لن يتحقق إلا عن طريق مفاوضات مباشرة بين الطرفين المتنازعين، وهو ناغورني كاراباخ وأذربيجان. وفي هذا الصدد كان من دواعي الشعور بإحباط كبير أن نرى أن البرلمانيين في أذربيجان يرفضون انتهاز هذه الفرصة لإجراء محادثات مباشرة، خاصة على مستوى ممثلي الشعبين.

تحل في هذا العام الذكرى السنوية الخامسة لصدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. ولذلك يكتسي القرار الذي اعتمدته بتوافق الآراء المؤتمر البرلماني الدولي المائة المعقود في موسكو في أيلول/سبتمبر الماضي بشأن "اتخاذ إجراءات قوية من جانب البرلمانيات الوطنية في سنة الذكرى السنوية الخامسة للإعلان العالمي لحقوق الإنسان لضمان تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان في القرن الحادي والعشرين" أهمية وثيقة الصلة بالموضوع.

وأود أن أركز على أهمية إضافة بعد برلماني للعمل الذي تقوم به الأمم المتحدة. وأنني مقتنع بأن مؤتمر رؤساء البرلمانيات الوطنية الذي سيعقد في عام ٢٠٠٠ سيوفر دعماً برلمانياً للجمعية الألفية وسيتيح للمشاركين فيه فرصة تبادل وجهات النظر حول كيفية عمل البرلمانيات الوطنية ومنظماتها الدولية مع الأمم المتحدة في الألفية الجديدة، في الجهود الرامية إلى تحقيق عالم أفضل وأكثر ازدهاراً، وذلك في ضوء عملية الإصلاح الراهنة للأمم المتحدة.

اسمحوا لي في النهاية أن أختتم بياني بالتعبير عن أمل وفدي في أن يعتمد مشروع القرار A/53/L.12، الذي شارك في تقادمه عدد كبير من الدول الأعضاء بما فيها أرمينيا، بتوافق الآراء، كما كان الحال بالنسبة لمشاريع القرارات التي قدمت في إطار هذا الموضوع في السنوات الماضية.

رفعت الجلسة الساعة .١٣/١٥

هذا التعاون ستحقق للأمم المتحدة الرغبة المتعددة الأشكال المكرسة في عبارة "نحن الشعوب".

وزيادة المشاركة النشطة من جانب البرلمانيين في الشؤون الدولية تكتسب قوة على نحو مستمر، وتعطي رحمة جديداً للمشاركة المجتمع المدني في الأنشطة الدولية.

إن إمكانيات التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي متعددة خاصة في ميادين التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والسلم والأمن، والقانون الدولي، وحقوق الإنسان، والقضايا المتعلقة بالمساواة بين الجنسين والحكم الرشيد.

وأهمية منع الصراعات لتحقيق السلام العالمي أصبحت الآن حقيقة تحظى باعتراف دولي. وفي هذا الصدد نرحب بالقرار الخاص بمنع الصراعات واستعادة السلام في البلدان التي مزقتها الحروب، الذي اتخذه مؤتمر الاتحاد البرلماني الدولي المعقود في ويندهوك في نيسان/أبريل الماضي. ونظراً لأن البرلمانيين مطالبون بإلعراب عن إرادة الشعب وصوته فمن المهم أن يكون لهم دور في تعزيز السلام والأمن العالميين. وقد أصبح هذا حقيقة واقعة في عالم اليوم.

وفي هذا الصدد، تلقينا قبل يومين بأسف شديد أنباء عن إلغاء الاجتماع بين رئيسي برلماني أرمينيا وأذربيجان وزيري خارجيتهما مع ممثلي القيادة في ناغورني كاراباخ. وهذا الاجتماع، الذي كان من المزمع عقده في ستراسبورغ تحت إشراف الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا، ألغى بسبب عجز السلطات الأذربيجانية عن احترام الالتزامات التي قطعتها على نفسها سابقاً. وكان الجائب الأذربيجاني قد رفض مشاركة ناغورني كاراباخ في مشاورات ستراسبورغ، ولكنه وافق في نهاية المطاف على عقد جلسات الاستماع الرسمية التي اتفق عليها في اجتماع اللجنة السياسية للجمعية البرلمانية التي عقدت في ليوبليانا في ٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨.